وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: إستراتجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي.

إعداد الطالبة: سارة بوعلي.

تحت عنوان:

تأثير الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية والإقليمية

لجنة المناقشة:

كمال شطاب	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد ملاح:	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
شوقي عرجون	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

شكر وتقدير

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد .. والشكر لله من قبل ومن بعد

الحمد لله الذي وفقنا إلى طريق السداد والرشاد

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا وألهمنا المقدرة والمثابرة لانجاز هذا العمل.

اتقدم بأسم التقدير والامتنان للأستاذ المحترم "ملاح السعيد" الذي اشرف علي مذكرتي هذه،كما اتقدم له بالشكر والعرفان نتيجة توجيهاته القيمة ونصائحه التي أفادتني كثيرا .

كما أتقدم بالشكر إلي جميع أساتذة كلية الحقوق و علوم العلوم السياسية .

بوعلي سارة

*

الإهداء

أُهدي ثمرة نجا إلى:

لمن احمل اسمه كل فخر إلى من شقى وسعى إلى واي حفظه الله وراه

إلى يوع الحنان إلى رمز العطاء رمز التضحية إلى أُمي حفظها الله وراها

إلى كافة ائلتي

إلى زملائي وزملاتي

بو علي سارة

مقدمة

مقدمة:

كردستان هي المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الشعب الكردي موجودة ضمن نطاق الشرق الأوسط ويقسم إقليم كردستان إلى أربعة أقسام: القسم الأكبر يقع في تركيا والقسم الثاني في إيران والقسم الثالث في العراق، أما القسم الرابع وهو أصغرها يقع في شمال شرق سوريا، كما أن لكردستان امتدادات صغيرة جداً على الأراضي الموجودة على الحدود الأرمينية الجنوبية.

القضية الكردية ، بصفتها تخص أكثر من دولة في منطقة الشرق الأوسط، فإن تطورها داخل كل دولة له تأثيره المباشر أو غير المباشر على تطور المسالة في الدول المجاورة، لكن القضية الكردية في العراق أخذت تطورات سريعة وكبيرة، و تحظى القضية الكردية في العراق بأهمية بالغة نتيجة لأهمية الموقع الإستراتيجي المتميز الذي يمتلكه إقليم كردستان العراق في الشرق الأوسط، وتعتبر أهم تحدي واجهته الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، رغم تبدل الأنظمة السياسية المختلفة إلا أنها ظلت قائمة ومحتدمة، تمتع إقليم كردستان منذ عام 1991 بصلاحيات واسعة عززها في دستور عام 2005، ورغم ذلك ظل حلم تأسيس دولة مستقلة يراود الأكراد، حتى أعلن رئيس الإقليم مسعود البار زاني في 3 فيفري2016 أن "الوقت حان لكي يقرر أكراد العراق مصيرهم في استفتاء على الاستقلال عن بغداد، وبالفعل اجري الاستفتاء ووافق المصوتون بنسبة فاقت 92%.

قرار قوبل بالرفض و الاستهجان من قبل الدولة المركزية والدول الإقليمية خاصة تركيا وإيران التي رفضت قرار الانفصال خوفا من تداعيات هذا الانفصال على وحدة أراضيها واستقرارها، يخشى جيران العراق من انتقال عدوى الانفصال إلى سكانهم الأكراد.

الإشكالية:

من الناحية الجيوبوليتيكية يقع إقليم كردستان في منطقة إستراتيجية. و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للدراسة في:

ما هي الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال إقليم كردستان العراق على الترتيبات الداخلية والإقليمية ؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم التطورات التي مرت بها القضية الكردية في العراق ؟
- ما تأثير الانفصال على الدولة العراقية والدول المجاورة إيران وتركيا؟

- ما هي أهم التحديات التي ستواجه إقليم كردستان؟

- **الفرضيات:**

- انفصال إقليم كردستان يؤثر على وحدة الدولة العراقية المتعددة القوميات .
- إنشاء دولة ذات قومية كردية يشجع الأكراد على الانفصال في الدول المجاورة.

أهداف الدراسة وأهمتها:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية، والتي أصبحت تحتل صدارة اهتمام الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية، وإقليم كردستان يحظى بأهمية كبرى في الشرق الأوسط، ويلعب دورا كبيرا في المنطقة ،هذا الإقليم الغني بثرواته وموقعه المتميز والذي يحظى بالحكم الذاتي منذ 1991 يحاول الانفصال عن الدولة العراقية وإقامة دولة مستقلة ،وسنتعرف على مدى أهمية هذا الإقليم .

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز مفهوم الجيوبوليتيك، واهم النظريات الجيوبوليتيكية.
- الوقوف على مدى الأهمية التي يحظى بها إقليم كردستان في المنطقة .
- التعرف على تطور القضية الكردية في العراق .
- بيان تداعيات انفصال هذا الإقليم على الدول المجاورة تركيا وإيران.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

- المبررات الذاتية:
- تم اختيارنا لهذا الموضوع الرغبة للاطلاع أكثر على هاته القضية التي تمثل قضية الساعة ،والاطلاع أكثر على مدى أهمية هذا الإقليم .

- **المبررات الموضوعية :**

- الخوض في دراسة هذا الموضوع يسلط الضوء على مشكلة القضية الكردية والتي تتعلق بالأمن القومي والتكامل الوطني والاستقرار في الدول المعنية، ودراسة تأثيراتها الإقليمية.
- محاولة كشف حقائق و إزالة الغموض عن موضوع الأكراد وتاريخهم مع الدول المعنية.
- محاولة إثراء هذا الموضوع وتسليط الضوء بقدر الإمكان على مختلف جوانبه وأبعاده، خاصة

وأن الكثير لا يعرف وبشكل واضح، كل ما يتعلق بهذه الأقلية التي أثارت ولا تزال تثير الكثير من الخلافات حول طبيعتها وتاريخها الذي لا يزال يعتبره الكثير تاريخا غامضا.

- **منهج البحث و الأدوات المستخدمة:**

لمعالجة البحث و الإجابة علي الإشكالية اعتمدنا على :

المنهج الوصفي: هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث".

- **هيكل البحث:سنتطرق من خلال بحثنا هذا**

الفصل الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم كردستان تناولنا الإطار النظري للدراسة من حلال التعريف الجيوبوليتيكية واهم النظريات والتعريف بإقليم كردستان التعريف بالقومية الكردية.

الفصل الثاني: تناولنا من خلال هذا الفصل تطور القضية الكردية في العراق منذ قيام جمهورية العراق وحتى تاريخ إجراء الاستفتاء وموقف الدولة المركزية من الاستفتاء ومقومات وعوائق التي ستواجه انفصال هذا الإقليم

الفصل الثالث: أهمية إقليم كردستان لتركيا وإيران ومواقفهما من إجراء الاستفتاء وبوادر التعاون بين هاته الدول وإقليم كردستان.

الفصل الأول

الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم كردستان

تمهيد:

يحتل موقع كردستان موقعا متميزا في الشرق الأوسط بما يمتلكه من مقومات مهمة جعلته محض اهتمام ومراقبة الساسة، وهو يقع في منطقة إستراتيجية حيث يربط القارات الثلاث آسيا واروبا وإفريقيا، كما أنها منطقة غنية بالمعادن والثروات الطبيعية وتعتبر من أغنى المناطق في العالم ومن خلال هذا التمهيد يمكن التعرف على الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم كردستان .

وعليه ضم الفصل ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول: الإطار النظري**
- **المبحث الثاني: دراسة جيوبوليتيكية لإقليم كردستان**
- **المبحث الثالث : طبيعة القومية الكردية**

المبحث الأول :الإطار النظري

ساهم باحثي القرن التاسع عشر في ميلاد علم جديد في حقل العلاقات الدولية ساهم في تفّسير الأوضاع الدولية وفق قانون "الأرض" أو "الجغرافيا" سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية بمساهمته في رسم و صياغة التوجهات الخارجية للدول ألا و هو "علم الجيوبوليك.

المطلب الأول : مفهوم الجيوبوليتيك.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك ولعلّ سبب هذا الاختلاف والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية .[1]

أولا :تعريف الجيوبوليتيك :

الجيوبوليتيك مصطلح مكون من جذرين يشير أحدهما إلى الجغرافيا والآخر إلى السياسة، لكن ليس المقصود منه هو الجغرافيا السياسية التي تعني بتأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة، إنما ينصب الاهتمام فيه على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

لكن الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجياته ومحدداته الأساسية تعود إلى الألماني فردريك راتزل (1844-1904) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897م، كان رودلف كيلين المؤرخ والعالم السياسي السويدي R. Kjellen والذي يُعد أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة" [2]

تعريف الجيوبوليتيك كما ورد في مجلة العلوم السياسية: بأنها العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض فهو يربط السياسة ،الجيوبوليتيك تمهد للعمل السياسي،وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية ، الجيوبوليتيك يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة.

عرفها أتوميل: تعني الجيوبوليتيك بالدولة ككائن حي ،فهي تبحث الدولة من حيث علاقاتها ببيئتها، بمجالها،وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي ،فالجيوبوليتيك تعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة. [3]

[1] عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك،https://pulpit.alwatanvoice.com/articl

[2] محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة،جيوبوليتيك البترول في العالم، محاضرات موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013,2014،ص10.

[3] محمد عبد الغني،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**(القاهرة،مكتبة الانجلوالمصرية،2010)،ص21.

ثانيا :الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك.

إن الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك ظهر إثر اجتهاد المفكر الألماني رودولف كيلن الذي وضع مصطلح الجيوبوليتكا ليفرق هذا الفكر عن الجغرافيا السياسية .

حيث عرف الجيوبوليتيك على أنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية .

كما عرفها الألماني كارل هوسهوفر :قال إن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبوليتيك تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة .

من هذا المنطلق فان الباحث في الجغرافيا السياسية ينطلق من الواقع لمعرفة الدولة وسياساتها واثر طبيعة الجغرافيا في نوعية تلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية آخذا بعين الاعتبار المساحة التي تتواجد عليها الدولة وموقعها ومواردها وتعداد السكان فيها وثقافتهم وعاداتهم وانتماءاتهم الدينية .[1]

لكن المفكر الجيوبوليتيكي فهو ينطلق من دراسة طبيعة مكونات الجغرافيا ليرسم بعد ذلك للقادة وصناع القرار في الدولة .

ومنه فالجيوبوليتيك هدفها الأول هو دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطاؤها أهميتها السياسية بالنسبة لموضوع واحد وجوهري هو السيادة العالمية، وبذلك فإن الجيوبوليتيك علم سياسي أساسًا يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة في غالبية الأحوال، ولهذا فإن هناك فروقًا كثيرة بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية يمكن أن نجملها:

-الجيوبوليتيك ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة الجغرافي.[2]

-تضع الجيوبوليتيك تصورًا لحالة الدولة في المستقبل، بينما تقنع الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر.

- الجيوبوليتيك تتسم بالتطور والحركة، بينما تميل الجغرافيا السياسية إلى الثبات.

- تحاول الجيوبوليتيك أن تجعل الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة، بينما الجغرافيا السياسية ليست سوى صورة للدولة.[3]

وفي الوقت الذي كان فيه راتزل وسبنسر يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك.

[1] محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة،جيوبوليتيك البترول في العالم، مرجع سابق،ص10.
[2] محمد رياض،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**(القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)،ص82.
[3] نفس المرجع،ص82,83.

وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستاتيكية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضويا في حركة متطورة.[1]

وفيما بين الحربين كرّس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية" وضمت هجيناً من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري.

وقد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً".[2]

وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في ميونخ عام 1924 المدرسة الجيوبوليتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر.

وبجهود هذه المدرسة وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبوليتيكية جهّـــز الجغرافيون والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري، جاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي.[3]

تلقف هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبوليتيكية، خاصة تلك الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول فحواها: إن من يسيطر على شرق أوربا يسيطر على العالم، وتنبأ فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية .[4]

صعِدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة،وصار مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معاً، ووصل الأمر في بعض الدول إلى منع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى زرع العداء ويكرسان الأطماع القومية.[5]

---

[1] نفس المرجع،ص82.

[2] عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك،https://pulpit.alwatanvoice.com/article .

[3] محمد رياض،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**،مرجع سابق،ص85.

[4] محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة،جيوبوليتيك البترول في العالم، مرجع سابق،ص11.

[5] عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك،https://pulpit.alwatanvoice.com/article .

في التسعينات عندما لاحت مؤشرات انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت عودة لمقولات الجيوبوليتيك، ذلك أن انهيار كل المحددات الأيديولوجية والسياسية التي قام على أساسها النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، دفع الباحثين في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد المرتقب إلى أكثر العوامل ثباتاً وديمومةً في صنع الكتل السياسية الكبرى، ألا وهي الجغرافيا؛ فعادت إلى الظهور مقولات الجيوبوليتكا وظهرت مؤلفات كلاسيكية ودراسات حديثة تسعى لقراءة التحولات الكونية من منظور جيوبوليتكي.[1]

المطلب الثاني : النظريات الجيوبوليتيكية .

وسنورد أهم النظريات الجيوبوليتيكية :

أولا: نظريه القوه البرية لفديريك راتزل .

يعد راتزل الأب الحقيق للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك ،حيث يعد أول من وضع الأسس العلمية للجغرافية والجيوبوليتيك ، راتزل الذي ارسي دعائم الجغرافية السياسية في مؤلفه الذي حمل عنوان الجغرافيا السياسية في عام 1897، وعالج فيه موضوعات الدولة من حيث عوامل قوتها وسلوكها ومجالها بمنهجية تفتقر إليها الكثير من كتب الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر،وبذلك شكلت أفكار راتزل الأساس الذي ارتكز عليه الجيوبوليتيك.[2]

حيث حاول أن يبرز العلاقة بين الدولة والأرض وأثر البيئة في الدولة ،ويرجع الفضل إليه في تطوير هذه العلاقة ،وفي تصنيف الآثار التي تحدثها البيئة في قوى الدول، تناول راتزل في دراساته أساسين هامين من أسس الجغرافيا السياسية وهما الأرض والمساحة ،فقد درس موقع الدولة على الخريطة والمجال الذي يمكن أن يتحرك فيه سكان هاته الدولة والمدى الذي يحدد هذا المجال .[3]

وقد نشر راتزل مقالًا بعنوان القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة « والقوانين السبعة هي:

-أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعًا خاصًّا للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.

-أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع، وهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم الراية يتبع التوسع التجاري.[4]

يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.

---

[1] محمد حمزة علوان، الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك،29اوكتوبر2014، https://annabaa.org/arabic .

[2] عدنان كاظم جبار الشيباني،(الجهود العلمية لفريدريش راتزل في الجغرافيا السياسية) مجلة أوروك،جامعة المثنى،العدد الثالث، المجلد العاشر 2017،ص395.

[3] علي أحمد هارون،**أسس الجغرافية السياسية**،(ط1،دار الفكر العربي،القاهرة،1998)،ص16.

[4] محمد رياض،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**،مرجع سابق،ص45,46.

-أن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها والذي يحميها ـــ الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب، بل إنها أيضًا توضح مراحل نموها.

-تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولًا أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

-أن الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج، معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع.

- أن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد، فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام .

إن راتزل يرى في الدولة كائنًا حيًّا تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة .[1]

ثانيا:نظرية القوة البحرية اليفريد ماهان 1914-1840 :

كان على عكس راتزل وماكيندر وهاوسهوفر ومدرسة ميونخ الذين تبنوا افتراض سيطرة متعاظمة للقوى الأرضية، نجد مجموعة أخرى من الجيوبوليتيكيين الذين يرون للقوى البحرية أفضلية تمكنهم من السيطرة العالمية، وأقدم هؤلاء الجيوبوليتيكيين هو الأميرال ألفريد ماهان القائد البحري الأمريكي، لم يكن ماهان جغرافيا لكنه تعرض في دراساته للموقع الجغرافي وأثره في نمو السيطرة البحرية ،ومن ثم التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة في النقل البري ،والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية.[2].

يؤكد ماهان أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر ،مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية،فالموقع البحري المناسب يعطي ميزة سياسية اقتصادية بعيدة المدى ،بينما الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبيا، أعتبر ماهان في ذلك الوقت بريطانيا القوة الأولى في العالم لما تتمتع به من موقع بحري،أو من قواعد منتشرة في العالم مما جعلها تتمكن من المحافظة على تفوقها البحري.

[1] محمد رياض،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**،مرجع سابق،ص46.
[2] عدنان صافي،الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر(مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،عمان،1999)،ص98.

أضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل،و في قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.[1]

قدم ماهان العديد من العوامل التي اعتقد بأنها تحدد القوة البحرية:

الموقع الجغرافي:متمثلا في وجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة طرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق،كما أن الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة عظيمة بالنسبة له.

الشكل الطبيعي للدولة: على حد قوله:"الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود الدولة و كلما كان هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الاتصال بباقي العالم عبر البحر.

الامتداد المساحي للدولة:قصد ماهان بذلك طول الشريط الساحلي للدولة و قدرته الدفاعية ضد العدو.

حجم السكان:حيث أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول و توفيره.[2]

توجه السكان البحري:قصد ماهان مدى استعداد الأفراد للإبحار و التجارة ،فإذا لم يكن للأفراد نية الحصول على الغذاء من البحر و إقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية.

توجه الحكومة البحري:يرى ماهان أن الحكومات ذات الإدارة القوية و التي تتمتع ببعد النظر تلك التي تعطي ·اهتمامها للبحار المشرفة عليها بنفس قدر اهتمامها بامتدادها على اليابس لان البحر يمثل مصدر رخاء واستقرار و دفاع و أمن للدولة.[3]

ثالثا: نظرية قلب العالم لهال فورد ماكندر :

كان لماكيندر "فضولًا قويًا حول الظواهر الطبيعية ،حب التاريخ السفر والاستكشاف ،والشغف بصنع الخرائط و يعد هال فورد ماكيندر من المفكرين الاستراتيجيين العظماء وقد تبوأ هذا المركز الفريد لنظريته ألمعروفه بنظريه (قلب العالم) ويرجع الفضل لرجاحة أفكاره لتكوينه الموسوعي الهادف. فقد درس ماكيندر علوم الحياة والتأريخ والقانون والطوبغرافيه والاستراتيجيه والجغرافيا، وقد عرف ماكيندر بواقعية منهجه وباستنتاجاته العملية الدقيقة .[4]

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي،التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية،رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص28.

[2] عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك،مرجع سابق.

[3] عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك،مرجع سابق.

[4] بيير سيليرييه ،**الجغرافية السياسية والجغرافية الستراتيجية**(ت: أحمد عبد الكريم،ط1،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،1988)،ص21.

يعتبر ماكندر الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة ،ويطلق على مجموع القارات الثلاث اسم الجزيرة العالمية ،وهو يرى أن مركز هذه الكتلة هو أهم منطقة بها ويسميها قلب الأرض ،وهكذا يصل ماكندر إلى مقولته الشهيرة :أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض ،ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية، ومن يمتلك هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم .[1]

ثم أعاد صياغة أفكاره عن جيوبوليتيكية العالم في مقال نشره عام 1943 في هذا المقال نجد ماكيندر طور مفهوم قلب الأرض ،حيث اخرج حوض لينا (سيبيريا الشرقية) من قلب الأرض الذي أصبح يتكون من سيبيريا الوسطى والغربية ،ووسط آسيا السوفيتية كلها،وأوروبا السوفيتية وشرق أوروبا وحوض البطريق فماكندر ركز في قلب الأرض في الأراضي الجديدة التي اكتسبها الإتحاد السوفياتي .[2]

تقوم نظرية" ماكيندر "على الصراع بين قوى البر وقوى البحر، وحسبه تكون الغلبة للبر، ذلك لأن العصر البحري قد مضى وليس هناك أراض جديدة تنتظر الكشف، وأن أعظم مساحة أرضية توجد في العالم القديم(آسيا وإفريقيا وأوروبا) وقد اعتبر " ماكيندر "أن مقاومة الإتحاد السوفياتي للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية تدعم نظريته ، وأن الإتحاد السوفياتي سيتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الإستراتيجية .

استمرت نظرية ماكندر لمدة تقارب القرن حيث أنه لم تنهار معظم فروضها إلا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي نهاية عام 1990 ، حيث تعرضت نظرية" ماكيندر "للنقد، بعدما استطاعت بريطانيا الدولة البحرية السيطرة على أكثر من نصف مساحة العالم دون سيطرتها على قلب العالم، كما أن الإتحاد السوفياتي لم يتمكن من السيطرة على جزيرة العالم، وهو الذي يسيطر على معظم مساحة قلب العالم بعد مؤتمر مالطا في نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

[1] بيير سيليرييه ،**الجغرافية السياسية والجغرافية الستراتيجية**،مرجع سابق،ص24.
[2] عدنان صافي،الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر(مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،عمان،1999)،ص77,78.
[3] محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة،جيوبوليتيك البترول في العالم،مرجع سابق ،ص12.

المبحث الثاني:دراسة جيوبوليتيكية لإقليم كردستان.

سوف نتطرق في هذا المبحث للمفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع ، خلال هذا المبحث التي عبرنا عنها في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول :المقومات الجغرافية لإقليم كردستان

أولا: الأهمية الإستراتيجية للعراق:

يشكل العراق في موقعه الجيوستراتيجي وأهميته الاقتصادية في قلب الإقليم المسمى بالشرق الأوسط وبتاريخه العريق فهو مهد الإنسانية وملتقى الحضارات لجميع شعوب الشرق الأوسط نقطة الارتكاز بين كفتي الميزان التي تربط دول المشرق العربي (العراق وبلاد الشام) وشبه الجزيرة العربية من جانب والدول الإسلامية تركيا وإيران وحتى أفغانستان وباكستان من الجانب الآخر .

فضلا عن موقعه وسط كتلة مائية تربط المنطقة الممتدة من جبال هندكوش وحتى اليونان عبر العديد من البحار فتربط العراق شمالا بالبحر الأسود وبحر مرمره عن طريق تركيا التي تسيطر على مضيق الدردنيل والبسفور اللذان يربطان هذين البحرين بالبحر الأبيض المتوسط الذي يرتبط به العراق غربا عبر بلاد الشام ومن الجنوب الشرقي يرتبط العراق بالبحر الأحمر عن طريق المملكتين الأردنية والعربية السعودية ،وأما عن الجنوب فإن العراق يقع على رأس الخليج العربي والمحيط الهندي عبر مضيق هرمز ،في حين يرتبط العراق من شماله الشرقي ببحر قزوين المغلق الذي يربط العراق بإيران وروسيا .[1]

ولقد احتلت العراق منذ القدم موقعاً جغرافياً ذا أهمية إستراتيجية،فمنذ أكثر من ٢٢قرناً من الزمان عبرت جيوش الإسكندر أراضي العراق وهي في طريقها إلى الهند ،كما أن أهمية الوضع الاستراتيجي تتمثل اليوم في النظر إلى الأراضي العراقية على كونها معبرًا برياً بين الكومنولث الروسي والبحار المفتوحة جنوباً،إذ عن طريقها يمكن لأقطار الاتحاد السوفيتي السابق الاتصال بالخليج العربي والمحيط الهندي.كذلك تعتبر العراق حلقة المواصلات الجوية بين أوربا وآسيا،إذ تلتقي فيها جميع الطرق البرية التي تصل جنوب شرق أوربا وشرق البحر المتوسط بالخليج العربي جنوباً ،و يران وباكستان والهند شرقاً، ولقد كان العراق منذ القدم نقطة التقاء الطرق التجارية للعرب.[2]

[1] سلمان خيري محمد الحديثي . (أهمية العراق الجيوستراتيجية بالنسبة لدول الجوار الإسلامي) ،جامعة تكريت ،المجلد 7،العدد 37،(اوكتوبر 2011) ص36

[2] سعدون شلال، (الأهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة ، العدد 20،ص47.

ثانيا: الإطار الجغرافي لإقليم كردستان العراق.

أولا: الموقع:

يقع إقليم أو منطقة كردستان في الجزء الشمال الشرقي من العراق ، بالقرب من الحدود التركية الإيرانية، الذي تكون بعد الحرب العالمية الأولى، هو إقليم جبلي، يلاصق حدود ثلاث دول هي سوريا في الغرب، وتركيا في الشمال، وإيران في الشرق والجنوب، يتمتع بحكم ذاتي، وينقسم الإقليم إلى أربع محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وتقدر مساحته بنحو أربعين ألف كيلو متر مربع.[1]

كردستان بلاد جبلية ويتميّز الإقليم بأنّ معظم مناطقه جبليّة تنحدر منها الأنهار، ممّا جعل تربته خصبة وطبيعته خلّابة، وقد تميّز هذا الإقليم بالزراعة والسياحة، أمّا مناخه فيتخلف من مكان لآخر، ولكنّه يُصنّف بأنّه دافئ في أغلب أشهر السّنة.[2]

ويمر بالإقليم عددٌ من الأنهار أهمها نهر الزاب الكبير الذي ينبع من جنوب شرق تركيا، ونهر الزاب الصغير الذي يقع منبعه في شمال غرب إيران، ويصب النهران في دجلة.

رئيس إقليم كردستان (الرئيس مسعود بارزاني)، ورئيس التشكيلة السابعة لحكومة إقليم كردستان (نيجيرفان بارزاني) ورئيس البرلمان (د.أرسلان بايز).[3]

وعند توقيع اتفاقية الحكم الذاتي التي أبرمها الأكراد مع صدام حسين يوم كان نائبا للرئيس أحمد حسن البكر في 11 مارس 1970 كانت مساحة الإقليم تبلغ 37 ألف كيلومتر مربع، إلا أن هذه المساحة بلغت أكثر من أربعين ألف كيلومتر مربع بعد الإطاحة بصدام حسين عام 2003.

طالبت حكومة إقليم كردستان في دستورها الصادر عام 2005 بضم أراض ومناطق في أقاليم نينوى وأربيل وكركوك وديالي وواسط، لاقي هذا المطلب الكردي رفضا من حكومات بغداد المركزية، ومنح الدستور العراقي -بعد سقوط صدام حسين- إقليم كردستان صلاحيات استقلالية واسعة في مجال الاقتصاد والشؤون المحلية، ليشكل بذلك إقليما مؤثرا في الشأن العراقي.[4]

ثانيا: تحديد إقليم كردستان العراق.

إن تحديد الحدود الشرقية والشمالية، والشمالية الغربية سهل لأنها تتماشى مع الحدود الدولية لـــ (ايران وتركيا، سوريا) المجاورة لإقليم كردستان العراق، إلا أن عملية تحديد حدوده الجنوبية و الجنوبية الغربية

[1] إقليم كردستان العراق، الجزيرة، 2014/7/5، http://www.aljazeera.net .
[2] رندا مصطفى، أين يقع إقليم كردستان، 16نوفمبر2015، http://mawdoo3.com .
[3] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق، http://cabinet.gov.krd .
[4] كردستان العراق، الجزيرة، 2014/7/5، http://www.aljazeera.net .

تواجه جملة من الصعوبات، لذلك اختلف الباحثون والكتاب حول تحديد جغرافية منطقة كردستان العراق فنجد كل واحد منهم اعتمد على معايير معينة:

أ -تحديد كردستان العراق اعتمادا على المناطق الكردية :

فحسب علاء الدين ألسجادي أن كردستان العراق تتكون من ألوية السليمانية، كركوك،أربيل، الموصل، إضافة إلى أقضية خانقين، مندلي وبدرة.[1]

ويرى عزيز الحاج في كتابه القضية الكردية في العشرينات أن كردستان العراق تشمل محافظات دهوك، وأربيل، والسليمانية، وان الأكراد يكونون حوالي أكثر من نصف سكان محافظة كركوك،والسليمانية محافظة كردية خالصة وكذلك أربيل ودهوك،وهذه المناطق الثلاث تشكل حاليا منطقة الحكم الذاتي الكردي في العراق، فضلا على أنهم يشكلون أغلبية سكان خانقين من محافظة ديالى.[2]

أما البارزاني يؤكد بان حدود كردستان هي جبال حمرين من مندلي حتى سنجار مع الحدود السورية، أما في كتاب (الأقليات في العالم العربي)، فيقول أن الأكثرية الكردية يقطنون ألوية، الموصل، السليمانية، أربيل، كركوك،ديالى.

قد كان مللنجن يعمل بالجيش العثماني وقام برحلة داخل كردستان في عام 1869، وقد ورد في تقرير مؤتمر القاهرة الذي عقد في مارس عام 1921، وفي بند بخصوص المنطقة الكردية في معرض رده على سؤال وجهه إليه رئيس الجلسة ((ونستون تشرشل قال الميجر نؤئيل إذا طلب منه رسم حدود المنطقة الكردية فإنها يجب أن تمر تقريباً بمحاذاة خط التلول (تلال حمرين) الممتدة من سفوح الجبال.[3]

في مؤتمر القاهرة سنة 1921 حدد كوكس المناطق الكردية وهي كركوك والسليمانية، مع مناطق تمتد للشمال من الموصل.[4]

ب- التحديد عن طريق تعيين الحدود :

يرى الأستاذ المرحوم عبد الرحمن قاسملو اعتمادا على مراكز استيطان الأكراد التاريخية أن كردستان العراق تحدها من الجنوب سهل مابين النهرين وجنوب مدينة الموصل.

---

[1] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .
[2] عزيز الحاج،**القضية الكردية في العشرينات**،(ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1984)،ص230.
[3] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .
[4] كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير،ج1، مطبعة رينوين، أربيل،ص138.

يذهب السيد الطالباني إلى أن حدود كردستان العراق تبدأ عند مندلي وتمر بموازاة تلال حمرين حتى نقطة التقاطع مع نهر دجلة، ومنها شمالا حتى أطراف مدينة الموصل- الناحية الشمالية-، ومن هناك خط بالاتجاه الغربي حتى مرتفعات سنجار وتنتهي عند الحدود العراقية السورية.[1]

-أما النقشبندي فيرى أ ن حدود كردستان العراق تبدأ من الحدود الدولية العراقية الإيرانية قرب مدينة بدرة نحو مندلي وشهربان (المقدادية)، وتمتد مع سلسلة جبال حمرين حتى عبورها نهر دجلة، ومن غربه تمتد مع جبال مكحول وسنجار حتى الحدود الدولية العراقية السورية.

- وأخيرا واعتمادا علة مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المرقمة F 0371\3786 والمؤرخة في 14 ديسمبر 1918 الخاصة بتحديد حدود كردستان الكبرى ، حيث ذكرت أن كردستان العراق تضم جميع الأراضي الواقعة شرق نهر دجلة وسلسلة حمرين حتى مدينة مندلي، وتحدها في الشرق إيران .[2]

التحديد عن طريق الخرائط :

إن اسم كردستان يوضع على الخرائط والأطالس العالمية بدون تحديد رقعتها الجغرافية ذلك لان كردستان لا تملك وحدة سياسية خاصة بها، نجد أن المؤرخين الأكراد وضعوا خرائط لإقليم كردستان بالرغم أنها غير معترف بها دوليا وحسب تلك الخرائط تم تحديد موقع كردستان العراق كالتالي:

في الخريطة التي رسمها عصمت شريف والتي تمتد كردستان العراق من جنوب بدرة حتى مدينة مندلي، ومنها حتى سلسلة حمرين، ويمر خط الحدود عبر الضفة الشرقية لنهر دجلة شمالاً إلى الأطراف الشمالية لمدينة الموصل وشمال تلعفر وجنوب جبل سنجار لينتهي الخط عند الحدود العراقية السورية.[3]

وفي الخريطة التي وضعتها ديرك كينين تبدأ حدود كردستان العراق الجنوبية عند الحدود العراقية السورية جنوب سنجار وتمر بمحاذاة جنوب مدينة الموصل، حتى مجرى نهر دجلة حتى الأطراف الشمالية لمدينة بغداد ومن هناك باتجاه جنوب مندلي عند الحدود العراقية الإيرانية .

أما محمد أمين زكي فقد وضع خريطة لكردستان الكبرى معتمدا على خريطة العشائر الكردية خريطة لجنة عصبة الأمم وخريطة بريطانية سرية تعود لعام 1912م وفيها يشير إلى أن حدود كردستان الجنوبية تبدأ عند مندلي وتشمل خانقين حتى سلسلة حمرين (بمحاذاة الأطراف الشمالية) وشرق مجرى نهر دجلة حتى الأطراف الشمالية لمدينة الموصل ومن هناك إلى جنوب سنجار وينتهي الخط عند الحدود العراقية-السورية.[4]

---

[1] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .

[2] سمية احميني ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد ، مذكرة ماستر ،قسم العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ، 2015،ص43.

[3] محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**،(ت محمد علي عوني،ط2،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد العراق،2004)،ص92.

[4] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .

- التحديد عن طريق إحصاء السكان:

اعتمد على الطريقة عدد من الباحثين وتوصلوا إلى تحديد المناطق الكردية عن طريق تحديد المناطق التي يكون الأكراد فيها غالبية السكان. لقد أجريت العديد من التعدادات السكانية في العراق، ولعل من أنجحها تعداد 1977 وتعداد 1987 إلا أن عدم نشر نتائج الإحصاءات الخاصة بالقوميات حال دون الاعتماد عليها.

بالعودة إلى الإحصاءات القديمة، التي هي جديرة بالثقة نوعا ما، على الرغم من بعض النواقص التي رافقت إجراء هذه التعدادات، والتعدادان اللذان سنعتمد عليهما هما: تعداد 1947 وتعداد 1957، اللذان قامت بهما الحكومات العراقية، وفيها نتائج الإحصاءات عن التوزيع الجغرافي للقوميات و تعدادهم:

ففي تعداد 1947، شكل الكورد7، 18% من سكان العراق وتبين أنهم يكونون 91,3% و98 %من سكان لوائي أربيل والسليمانية، و53 % من سكان لواء كركوك و35,4 % سكان لواء الموصل وأخيرا 6، 26 % من سكان لواء ديالى.[1]

حسب آراء الباحثين منهم خليل إسماعيل محمد وآخرين نجد أ ن منطقة كردستان العراق تضم محافظات دهوك، أربيل، السليمانية، و أجزاء كبيرة من محافظة كركوك و أجزاء من محافظة الموصل مثل سنجار، شيخان، عقره، ومن محافظة ديالى مثل خانقين وكفري .[2]

أما جيرارد جاليانـد فيحدد موقع كردستان على أنها تمتد من جبال زاكروس في ايران إلى كردستان تركيا وتحادد المناطق الكردية من سوريا، فهي تتوسط الدول الثلاث السابقة الذكر،وتبلغ مساحتها تسعة وعشرون ألف ميلا مربع وتمثل % 23 من مساحة العراق، وهي منطقة جبلية بها مساحات واسعة من الغابات، وأعلى قمة جبلية بها نجدها في منطقة حصار روست ويبلغ ارتفاعها حوالي12,225 قدما، وتنتهي المنحدرات الجبلية لتلتقي بالسهول الخصبة في شهرزو، وحري، وأربيل.[3]

ويعود سبب انخفاض نسبة الكرد إلى عدم دقة الإحصاءات وظروف عدم الاستقرار التي مرت بها كردستان العراق بعد الأربعينيات من هذا القرن، حيث لم تشمل الإحصاءات جهات متعددة خاصة في المناطق النائية، بالإضافة إلى المحاولات المقصودة من قبل الجهات الحكومية، لغرض تقليل عدد الكرد.[4]

---

[1] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .
[2] سمية احميني ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد،مرجع سابق،ص44.
[3] سمية احميني ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد،مرجع سابق،ص45.
[4] خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،1جويلية2005، http://cabinet.gov.krd .

ثالثا: الثروات الطبيعية لإقليم كردستان :

أ_ المياه:

إقليم كردستان من المناطق الغنية بالموارد المائية العذبة والمياه القريبة من سطح الأرض، تعتبر مصادر المياه في الإقليم من الأمطار والثلوج والمياه السطحية والجوفية إضافة إلى المياه الطبيعية العذبة والمياه المعدنية الطبيعية أيضاً، وبوجد هذا التنوع في المياه ومصادرهـــــا ،حيث تصل نسبة سقوط الأمطار من منطقة الطيات العالية أكثر من 800 ملليمتر في السنة، تقدركمية الأمطار ما بين 400إلى2200 ملم وجزء كبير منها يذهب إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها في الزراعة،كما نجد المياه المعدنية في منطقة هورامان في محافظة السليمانية و في منطقة دهوك. [1]

ب_ المعادن:

تتوفر كردستان العراق على موارد متعددة منها :النحاس، الكبريت، خام الحديد، الملح،الفوسفات إضافة إلى الموارد الطبيعية نجد الغاز والنفط المنتشران في مندلي، خانقين، كفري،كركوك، مخمور، ديبكة، بطمة، عين زالة.

التي يمكن استثمارها لتقوية البنية الصناعية للإقليم ،إلا أن استغلالها والتخطيط لاستثمارها و الاستفادة منها لحد الآن محدودة جدا.[2]

الزراعة:

نتيجة لتوفر العديد من مصادر المياه المتمثلة بخمسة أنهار هي (دجلة، فيشخابور، الزاب الأعلى، الزاب الأسفل، سيروان) والجداول الدائمة والمياه الجوفية فضلا عن الأمطار، فانه تتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في الإقليم حيث يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة أكثر من (1,219,821) هكتار تشكل حوالي 34.96% من إجمالي مساحة الإقليم والمتبقي البالغ 65.04% تعتبر أراضي غير صالحة للزراعة.[3]

تأتي الزراعة في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث مساهمتها في تطور الإقليم وتوفير فرص العمل، ففي السبعينات ركزت الحكومة اهتمامها بالقطاع الزراعي من خلال سن قوانين الإصلاح الزراعي؛ عن طريق

[1] استثمار المياه في كردستان العراق/ الجزء الثالث،2ماي2004،http://www.gov.krd .
[2] سمية احميني ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد،مرجع سابق،ص45.
[3] نبيل جعفر عبد الرضا،البيئة الاستثمارية في كردستان، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة و الاقتصاد ،العدد: 3733 - 2012 / 5 / 20 .

تحديد الملكية الزراعية وإشراف الدولة على مساحات واسعة والتكفل بعملية زرعها ومن أهم المحاصيل الزراعية في كردستان العراق نجد: القمح، الشعير،الرز، الفواكه.[1]

وقد أقرت حكومة كردستان في السنوات الأخيرة عدّة خطوات لتشجيع الزراعة المحلية كمنع استيراد الذرة بهدف دعم حصاد محاصيل الذرة في الإقليم وفرض الضرائب الجمركية على المحاصيل الأجنبية التي تدخل كردستان أثناء نضوج المحاصيل المحلية. كما تنظم المعارض لدعم الزراعة وتعريف الشركات الأجنبية على فرص استثمار المحاصيل في الإقليم.[2]

الصناعة :

بعدما كانت الصناعة تقليدية وتتم في ورشات عمل صغيرة لتلبية الحاجيات فإنه تم تخصيص مبالغ من عوائد النفط في قطاع الصناعة للمساهمة في المنشآت الصناعية، حيث بلغت خلال الثمانينات نسبة المنشآت الصغيرة في الإقليم% 10.3 من المجموع الكلي، وقدرت نسبة العاملين في المصانع ب % 29.3: من مجموع المشتغلين في العراق، أما المنشآت الكبيرة فبلغت نسبة % 21.4 من مجموع عدد المنشآت في العراق، ومن أهم الصناعات في الإقليم نجد : الصناعة النسيجية، الغذائية، الخشبية، المعدنية.[3]

وارتفع عدد المشاريع الصناعية للقطاع الخاص في الإقليم من (1424) مشروعا عام 2005 إلى (2336) مشروعا عام 2010، بلغ إجمالي عدد المشاريع الصناعية في إقليم كردستان (1863) مشروعا عام 2008 توزعت ما بين 85 مشروعا كبيرا و216 مشروعا متوسطا وبلغ عدد المشاريع الصغيرة (1562) مشروعا، كما أولت حكومة الإقليم اهتماما خاصا لإقامة المدن الصناعية، وعدد المعامل والمشاريع الصناعية فيها (1844) معملا ومشروعا صناعيا.[4]

[1] سمية حميني ،صدام وحسين وسياسته ضد الأكراد،مرجع سابق ،ص45.
[2] أمين متين، الزراعة والنفط... ماذا يحتاج إقليم كردستان؟،https://www.irfaasawtak.com .
[3] سمية حميني ،صدام وحسين وسياسته ضد الأكراد،مرجع سابق ،ص45

[4] نبيل جعفر عبد الرضا،البيئة الاستثمارية في كردستان، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة و الاقتصاد ،العدد: 3733 - 2012 / 5 / 20.

المطلب الثاني : المقومات البشرية والاقتصادية لإقليم كردستان .

أولا :إحصائيات سكان إقليم كردستان:

لطالما خضع قياس سكان إقليم كردستان في العراق لمراجعة مستمرة لأسباب سياسية أكثر من التقنية، صرح خليل محمد (2013) ، رئيس مجلس الإحصاء في حكومة إقليم كردستان بأن الأحزاب السياسية في العراق وكردستان لا ترغب في الحصول على إحصاءات دقيقة عن السكان لأن المعدل الدقيق لكل مجموعة دينية وعرقية سيكون واضحا وهذا يتعارض مع مصالح الأحزاب السياسية.[1]

يتركز سكان كردستان العراق في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من البلاد في المحافظات التالية : دهوك، السليمانية، أربيل، كركوك، ومعظم محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي، وبلغ عددهم سنة 1987 حوالي 4.323.799 نسمة أ ي بنسبة % 12.1 من مجموع سكان العراق 27.7% من مجموع سكان العراق.[2]

ووفق إحصاء 2005، يبلغ عدد سكان إقليم كردستان العراق 5.5 ملايين نسمة أكثرهم من الأكراد إضافة لأقليات أخرى كالعرب والتركمان والأشوريين، ويعد أكثر هؤلاء السكان من المسلمين السنة إضافة لأقليات دينية من المسيحيين والعلويين والصابئة واليهود.[3]

كشفت مديرية الإحصاء في إقليم كردستان، عن ارتفاع عدد سكان الإقليم في المحافظات الثلاث مقارنة مع الأعوام الماضية، مشيرةً إلى أن عدد سكان الإقليم بلغ في عام 2016 أكثر من خمسة ملايين نسمة، قال مدير إحصاء إقليم كردستان انه "بحسب الإحصائيات الحديثة من المتوقع أن يصل عدد سكان كردستان في المحافظات الثلاث إلى خمسة ملايين و755 ألفا و43 شخصا"، مبيناً أن "عدد سكان الإقليم في العام 2015 بلغ خمسة ملايين و472 ألفا و436 شخصا".

وأضاف، أن "عدد سكان مدينة أربيل في العام 2016 بلغ (2,062,380)، والسليمانية (2,084,492) ودهوك (1,467,180)". مضيفاً أن "مجموع السكان الإقليم في المحافظات الثلاث في نفس العام بلغ (5,644,000)".[4]

[1] HIWA MAJID KHALIL، The Obstacles to Political Development in the Kurdistan Region، College of Business Bangor University.24,2016.

[2] سمية حميني ،صدام وحسين وسياسته ضد الأكراد ،مرجع سابق ،ص46,47

[3] إقليم كردستان العراق، الجزيرة، 2014/7/5، http://www.aljazeera.net .

[4] صلاح بابان، إحصاء كردستان تعلن ارتفاع عدد سكان الإقليم، الغد برس، 17 سبتمبر2017، https://www.alghadpress.com .

ثانيا : أهم القبائل الكردية العراقية نذكر منها :

ومن أهم القبائل الكردية العراقية نذكر منها :

الجاف :في شهر زور وحلبجة وخرمال.

بارزان: و هي أشهر القبائل الكردية و تستقر في قضاء الزيبار شمال نهر الزاب الكبير.وجنوب جبل شيرين .

برزنجي يستقرون في لواء كركوك، ناحية خانقين وهم زراع مستقرون.

البابان : حول السليمانية.

اليزيديون : شمال غرب الموصل،في جبل سنجار.[1]

السروجي :في شرق لواء الموصل جنوب بارزان .

الهركى : في شمال شرق أربيل، وجزء من هذه القبيلة في ايران عند جبل دلا نبور حيث تلتقي الحدود الإيرانية العراقية التركية.

الطالبانية :بين كركوك وخانقين، في لواء كركوك.

الهماوند :يتمركزون في مركز جمجمال و يازيان

بشدر:حول قلعة دزه شرق كردستان العراق في لواء السليمانية وبالقرب من الحدود الإيرانية.

زنكتة:جنوب لواء كركوك، وهم زراع مستقرون، ويتواجدون أيضا وراء الحدود حتى كرمنشاه ايران.

شمزيئان: شمال شرق كردستان العراق، وعلى الحدود العراقية الإيرانية التركية.[2]

ثالثا: اقتصاد إقليم كردستان:

يعتمد الاقتصاد في إقليم كردستان على دخل النفط والزراعة والسياحة، لكن النفط أولا" هو عماد اقتصاد الإقليم، وهو الذي يرسم -حتى الآن- خارطة الحاضر والمستقبل، إقليم كردستان العراق بمساحة 40 ألف كيلو متر مربع وعدد سكان بحدود 5 ملايين نسمة يعتمد في موارده على النفط بنسبة تزيد على 95 بالمائة من إيراداته.[3]

---

[1] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991**، مكتبة مدبولي، مصر،1991،ص11.

[2] نفس المرجع،ص11,12.

[3] احمد الدباغ، المال عصب الدولة.. هل يمتلك إقليم كردستان المقومات الاقتصادية للاستقلال؟،أكتوبر،2017، https://www.sasapost.com.

وتحول إقليم كردستان العراق خلال سنوات قليلة من إحدى أفقر مناطق العراق إلى أغناها، فالإقليم يزخر بموارد نفطية واقتصادية واعدة، لكن خبراء اقتصاد يعتقدون بأن الإقليم لا يتمتع بمقومات اقتصادية قوية تؤهله لأن يستقل وينشئ دولة في المستقبل.[1]

اقتصاد ريعي:

لكن اقتصاد الإقليم وفقا للخبير الاقتصادي أحمد الصفار اقتصاد ريعي يقوم على مادة النفط الخام، مشيرا إلى أن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي للإقليم، ويرى أن قطاع الزراعة يمكن أن يكون القطاع الرئيسي حيث تتوافر كافة المقومات من المناخ الملائم والأرض الخصبة والأيدي العاملة، مبينا أنها مقومات تجعل من الإقليم سلة غذاء العراق، أما سوق العقارات والسياحة فقد نجح في خلق سوق ضخمة تناهز سبعة مليارات دولار.[2]

جغرافيًا، إقليم كردستان لا يملك أي منفذ بحري و محاطة من دول مجاورة قد لا تدعمها بالكامل، فهو إقليم مغلق؛ مما يجعله بحاجة إلى اتفاقات وقبول دول الجوار ليتمكن من تصريف منتجاته من النفط والغاز في المقام الأول، ويرتبط الإقليم بسبعة معابر مع سوريا وإيران وتركيا، ويصل التبادل التجاري فيها إلى 15 مليار دولار سنويا، ويرتبط بـــ13 طريقا بريا مع بقية المحافظات العراقية.[3]

السياحة في كردستان:

قبلة سياحية بامتياز، تعد محافظات إقليم كردستان قبلة سياحية مهمة في العراق، حيث تتمتع مناطق الإقليم بمناطق سياحية خلّابة، تتنوع بين المواقع التاريخية والشلالات والجبال والكهوف والمنتجعات السياحية وتجذب هذه مجتمعة عشرات آلاف السياح من الداخل العراقي.[4]

يمتلك الإقليم كل مقومات السياحة في المنطقة، فإلى جانب الوضع الأمني المستقر، يحتضن الآلاف من المعالم التاريخية والأثرية، ويمتاز بجمال طبيعته وكثرة الأنهار والينابيع والشلالات والمناطق الجبلية المرتفعة والسهول والمحميات الطبيعية، والأسواق، في ظل اعتدال المناخ صيفا، أما شتاءً فتشكل طبيعة الإقليم موقعا مميزا لتنظيم الرياضات الشتوية كالتزلج على الجليد.

[1] محمد أفزاز، كردستان العراق.. المقومات الاقتصادية وخيار الانفصال، 2017/9/24، الجزيرة، http://www.aljazeera.net .
[2] اقتصاد إقليم كردستان ما بعد الاستفتاء، الجزيرة .14/10/2017، http://www.aljazeera.net .
[3] احمد الدباغ، المال عصب الدولة.. هل يمتلك إقليم كردستان المقومات الاقتصادية للاستقلال؟،أكتوبر،2017، https://www.sasapost.com.
[4] احمد الدباغ، المال عصب الدولة.. هل يمتلك إقليم كردستان المقومات الاقتصادية للاستقلال؟،أكتوبر،2017، https://www.sasapost.com.

وترى مديرة مبيعات فندق «عينكاوا رويال» في أربيل، شيرين إبراهيم، أن القطاع السياحي في كردستان بحاجة إلى اهتمام أكبر، وتردف لـــ«الشرق الأوسط»: «الوضع الاقتصادي في كردستان بدأ بالتحسن، حيث زاد عداد السياح الآتين إلى الإقليم منذ أواخر العام الماضي والشهور الماضية من العام الحالي 2017.[1]

رغم الأزمة الاقتصادية التي يشهدها إقليم كردستان منذ أكثر من 3 أعوام، جراء الحصار الذي تفرضه بغداد عليه، وانخفاض أسعار النفط، والحرب ضد «داعش، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد النازحين العراقيين، فإن القطاع السياحي في كردستان، بدأ ينشط بحسب إحصاءات الهيئة العامة للسياحة في الإقليم وزار كردستان العام الماضي، نحو مليون وستمائة ألف سائح، غالبيتهم من العراقيين، إضافة إلى السياح الأجانب الذين ارتفعت أعدادهم مقارنة بالأعوام السابقة.

على حكومة الإقليم أن تزيد من اهتمامها بالسياحة كي تجذب عددا اكبر من السياح الأجانب .[2]

[1] عبد الله دلشاد، القطاع السياحي في كردستان،الشرق الأوسط، 09 ماي 2017، https://aawsat.com .
[2] عبد الله دلشاد، القطاع السياحي في كردستان،الشرق الأوسط، 09 ماي 2017، https://aawsat.com .

المبحث الثاني :طبيعة القومية الكردية

المطلب الأول : التعريف بالقومية الكردية .

أولا :تعريف القومية :

- تعرف القومية على أنها حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية وهي تختلف عن الأمة التي تشير إلى شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعد ذلك إلى الرغبة في تكوين سياسي ينظمه .

-كما تعرف على أنها مجموع الصفات أو المميزات والخصائص التي ألفت بين الجماعة وكونت منهم كوحدة الموطن واللغة والثقافة والتاريخ والمصير وأحيانا العرق والدين والعادات والتقاليد .[1]

- وحسب أنتوني سميث: يعتبر أن جوهر القومية يقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات مفادها أن العالم مقسم إلى أمم وأن الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية، والولاء للأمة يفوق جميع الو لاءات الأخرى التي تعني شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد ، على أن يتطور ذلك الشعور إلى رغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه وبالتالي فالقومية هي تلك الحركة السياسية والفكرية التي تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية وبالتالي فإن القومية تشمل الأمة .[2]

- العوامل المهيأة لوحدة القومية:

الجوار الإقليمي:يؤكد البعض أن التجاور الإقليمي بين الجماعات و ن كانت مختلفة ولفترة طويلة ومن شأنه أن يخلق الثقة بين هذه الجماعات ويوجد بينها قواسم مشتركة،كما أن الاستقرار لفترة طويلة في منطقة واحدة يولد بين هذه الجماعات إحساس مشترك بالولاء للأرض ، والأمة التي تفقد الأرض تفقد كيانها شيئا فشيئا،ومشكلة الأرض والاستقلال والسيادة هي من اعقد المشكلات في الصراعات القومية بل السبب الأساسي غالبا في تفجيره .[3]

-التاريخ المشترك:يؤكد بعض الباحثين على أهمية دور التاريخ في تكوين الأمم و القوميات باعتبار أن القومية هي نتاج تفاعل عوامل سياسية واقتصادية وفكرية،إذ يعتبر التاريخ المشترك من أهم العوامل التي تؤدي إلى الشعور بالوحدة القومية مما يؤدي بدوره إلى الاستعداد للتعايش والرغبة في ذلك بين الأفراد والجماعات التي لها تاريخ مشترك .

[1] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجلفة .2017,2016،ص21.

[2] سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009/2010،ص14.

[3] سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مرجع سابق، 2009/2010،ص14

-الدين: في كثير من الأحيان يكون الدين هو المكون الأساسي للأمة والقومية ويتغلب على العوامل الأخرى إذ كثيرا ما كان الإحساس الديني منبع الإحساس القومي إن أهمية هذا الدور تكمن في أن وحدة العقيدة بين الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة من شأنها تقوية شعورالترابط و التضامن بينهم .[1]

ثانيا :القومية الكردية .

أولا :أصل الأكراد

اختلفت الآراء حول أصل الكرد ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها وهنا نعرض أهم هذه الآراء :

يرى" مينورسكي في حديثه عن الوضع السياسي في الشرق الأوسط أ ن أصل الأكراد هو آري، حيث اختلطوا مع أجناس أخرى، وهم قوم من شرق إيران يقطنون القوقاز وتركيا والعراق وفارس، وفي المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل سنة 1928 طرح مينو رسكي نظريته واستند في رؤيته هذه على أ ن لغة الأكراد المتعددة اللهجات هي إيرانية الأصل حيث تأثرت باللغة الميدية، وتوصل في الأخير على أ ن الأكراد ليسوا من أرض واحدة بل هم خليط من القبائل.[2]

ويوافقه" سيدني سميث" الذي درس النقوش الأشورية وتوصل على أ ن الشعب الكردي هم أقوام هندو أوربية جاءت إلى إيران في الوقت الذي قدم فيه الميديون إلى المنطقة .

في حين يرى "جكر خوين :"أنه بالاعتماد على دراسة اللغة الكردية أن الأكراد هم أبناء عمومة للشعوب الأوربية الآرية بدليل وجود كلمات ضمن لغات هذه الشعوب، وقد تفرق الأكراد منذ القدم عن أبناء عمومتهم فنشأت لغة خاصة بهم، وأقاموا إمارات عديدة .في حين يرى مؤرخو الفرس :"أ ن الشعوب الكردية هم جزء من الشعب الفارسي بدليل أ ن اللغة الكردية هي لهجة من اللهجات الفارسية .كما أ ن الأرمن والكلدان و الأشوريين نسبوا الكرد إليهم هم أيضا .[3]

ـ ويستند "أحمد تاج الدين "على الديانة الأولى التي كان يعتنقها الأكراد هي الزرادشتية وهي ديانة الأجناس الآرية وبالتالي فهم قوم آريون.

ـأما بالنسبة لرأي الأكراد حول أصلهم فيقول الكاتب الكردي" علي سيدو الكوراني :أ نهم من حضارات مختلفة وقديمة جدا، ويذكر في كتابه" من عمان إلى العمادية" إ ن أجداد الأكراد هم الكوتو والكاشو واللولو في الجنوب، و السوباري و ألنيري الميديون والكرديان والكاردوخي في الشمال، وجميعهم استوطنوا زاغروس و الجبال المتفرعة .

[1] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ، مرجع سابق،ص21.
[2] وديع جويدة،**الحركة القومية الكردية**،(ط1،دار الفرابي،بيروت،لبنان،2013)ص55.
[3] جكر خوين،**تاريخ كردستان**،(ت خالص مسور،ج 1،أميرال للنشر ،بيروت ،لبنان)ص11.

_ويقول" محمد أمين زكي بك:"إ ن الأكراد القدماء هم من الشعوب القوقازية، ولكن نتيجة لاختلاطهم بالميديين أ د ى إلى اقتباسهم الميدية و تحولوا من ثم إلى آريين .[1]

إذن الأكراد جماعة قومية يختلف المؤرخون في تقرير أصولها فمنهم من يرجعها إلى أصول عربية ،ومنهم من يرجعها إلى أصول تركية وآرية ،وآخرون يرون أن الأكراد هم أحفاد الميديين الذين سكنوا بلاد الفرس عام (836) قبل الميلاد ،في حين يرى آخرون أن البحث في منشأ الأكراد مازال غامضا ،والآراء بصفة عامة لا تزال متضاربة في أصلهم ،إلا انه وبشكل عام يوجد أتفاق أكبر على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجا لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندو أوروبية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة.[2]

ثانيا :اللغة والدين .

أولا :لغة الأكراد

ترجع لغة الأكراد في أصلها إلى مجموعة الهندوأوروبية وتستعمل الحروف العربية في الكتابة إلا في مناطق أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، حيث تستعمل الحروف السلافية، كما جرت محاولات في تركيا وسوريا لاستعمال الحروف اللاتينية.[3]

وينقسم اللغويون بشأنها إلى قسمين القسم الأكبر يقول أن اللغة الكردية لغة قديمة وهي أقدم حتى من اللغة الفارسية والقسم الآخر يعتقد بان اللغة الكردية هي لهجة من لهجات الفارسية انفصلت عن اللغة الأم .[4]

وتتنوع لهجات الأكراد حسب وذلك يعود لتوزعهم في بلدان عدة :

-في شمال كردستان نجد لهجة(الكرمانجي، بادنان، شيكاكي) يتكلم بها نسبة % 35 من الأكراد ومن المناطق التي تنتشر فيها أورميا، دهوك.

_في وسط كردستان نجد لهجة السوراني وتتكلم بها نسبة % 40 من الأكراد وتنتشر في السليمانية ، كركوك ، موكرياني ، أردلان .

-جنوب كردستان : نجد لهجتي اللوري ، كلهوري تتحدث بها% 25 من الأكراد وتنتشر في كرمنشاه ، ولورستان.

_زازاكي : يتكلم بها % 5 من الأكراد ونجدها تنتشر خاصة في درسيم.

---

[1]سمية احميني ،صدام حسين وسياسته ضد الأكراد،مرجع سابق،ص37.

[2]محمد عبد الغني ،**الجغرافيا السياسية المعاصرة** ،(القاهرة ،مكتبة الانجلومصرية ،2010)ص136.

[3]عصام بن طالب الظاهري ، "الأبعاد السياسية لمشكلة أكراد العراق" في الفترة من عام 1990 إلي عام 2007 ،رسالة ماجيستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الإسكندرية ،2008،ص12.

[4]جكر خوين ، **تاريخ كردستان**،مرجع سابق،ص19.

_كوراني : وتتحدث بها % 5 من الأكراد وتنتشر في شرق وشمال كردستان.

ثانيا :ديانة الأكراد

يعيش الأكراد المسلمون على مذهب الشافعية، ربما ثلثي أو ثلاثة أرباع الكرد هم من المسلمين السنة، ومعظمهم يتبعون المذهب الشافعي وهو ما يميزهم عن جيرانهم الأتراك والعرب الذين يتبعون المذهب الحنفي، لذلك يعتبر بعض الكرد أن المذهب الشافعي بات من المظاهر الخارجية التي تؤكد على هويتهم.[1]

أما النصرانية فهي قليلة جدا ويعتنقها السريان الذين يطلق عليهم بالأشوريين ونجدهم في النصف الشمالي من كردستان العراق، في حين نجد نسبة قليلة من والكلدان في السليمانية، وتوجد طوائف أخرى منها الطائفة اليزيدية في شمال كردستان العراق ، إضافة إلى الطائفة الكاكائية وطائفة أهل الحق وهم .يتوزعون في جنوب كردستان إيران والعراق ، كما نجد طائفة اليهود.[2]

تعتنق غالبية الأكراد الدين الإسلامي منذ أن دخل كردستان في النصف الأول من القرن السابع الميلادي، حيث فتح المسلمون تكريت وحلوان عام 637، وفتح سعد بن أبي وقاص الموصل ومناطق الأكراد في سنة 643،وقد ظلت كردستان جزءاً من الخلافة الإسلامية من عام 636 م إلى عام 1258 ، أي قبل دخولها تحت الخلافة العثمانية القادمة من وسط آسيا .[3]

المطلب الثاني : نمو الوعي الكردي.

أولا :أهمية القضية الكردية :

في النصف الثاني من القرن العشرين، وعندما كان الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط أفادت قلّة من المحللين بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد صراعاً أكبر في المنطقة، يتمحور هذه المرة حول القضية الكردية، برّروا كلامهم قائلين إنّه كما حُرم الشعب الفلسطيني من دولة ليعيش تحت الاحتلال، واجه الأكراد المشكلة نفسها، لكنّها كانت أكثر تعقيداً، فالحال أنّ الأكراد عاشوا في ظلّ أربع دول تركيا، وإيران، والعراق، وسورية كانت تمارس ضغوطاً هائلة على الاستقلال الذاتي المعهود لدى الأكراد، وعلى النسيج الاجتماعي ضمن حدودها لم تعترف حتى بوجود الشعب الكردي، كما هو الحال في تركيا وسورية، في عصر القومية، تجاهلت الدول المذكورة، شأنها شأن الأحزاب المعارضة فيها، القضية الكردية. فبات الأكراد شعباً كبيراً بلا وطن.[4]

---

[1] حميد رضا جلائي نور،.المشكلة الكردية(ت محمد علاء الدين منصور،سلسلة الدراسات التاريخية والدينية،مركز الدراسات الشرقية،جامعة القاهرة،العدد13، 2000)ص104.

[2] سمية جمني، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد ،مرجع سابق، ص42

[3] سمرفضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، مرجع سابق ،ص63

[4] فيكين شيتيريان، عندما يرسم الأكراد خريطة الشرق الأوسط،الحياة، 10 جوان 2017،http://www.alhayat.com .

وتحتل القضية الكردية مكانا بارزا لتركزها الجغرافي وواقعها الاجتماعي والسياسي حيث اكتسبت كردستان أهمية كبيرة في الماضي والحاضر وذلك يعود إلى :

1_الموقع الجغرافي فهي تقع في مركز الشرق الأوسط يقول البروفسور سولكي":إذا كان الشرق هو ملتقى تلك الطرق العالمية فان كردستان هي قلب ذلك الشرق الأوسط "فقد كانت عبر التاريخ تمثل حلقة وصل مابين أواسط آسيا وجنوب غربها، ومابين قارات العالم القديم، إضافة إلى امتداد المنطقة بين أربعة مسطحات مائية وهي :بحر قزوين، البحر الأسود، الخليج العربي، البحر الأبيض المتوسط .

2_مساحة كردستان التي تقدر بنصف مليون كيلو متر مربع تغطيها سلاسل جبال زاجروس و طوروس البالغ طولها حوالي ألف وتسعمائة كيلو متر مشكلة لها حصانة دفاعية إضافة إلى غناء المنطقة بالموارد الطبيعية خاصة البترول .

3_أهمية كردستان العسكرية و الاقتصادية :بحيث كانت كردستان ساحة صراع بين جيوش أجنبية ذاق الكثير من أبناء الشعب الكردي مرارتها سواء كان مشاركا في هذه الحروب أو أجبر على الدخول فيها وهذا ما أ د ى إلى تدمير الكثير من القرى ونهب للمزارع وخيرات البلاد وهذاكله بسبب عدم وجود قيادة كردية م وحدة .[1]

ثانيا : نمو الوعي الكردي .

كردستان بلاد ذات حدود طبيعية، وهي وطن الشعب الكردي على الرغم من عدم وجود حدود سياسية دولية، وعلى الرغم من تقسيمها بين العراق وتركيا وإيران وسوريا، وتشمل جغرافية كردستان عنصرًا أساسيًا من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية، مصرة على تحويل الحدود الطبيعية لكردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان بلاد الأكراد، وتحدد حدودها بحسب تواجد الشعب الكردي، إضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين، خصوصًا الذين تكون أقوالهم في مصلحة الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.[2]

يصنع الأكراد من خلال انتشارهم الديموغرافي مشكلة في إطار واسع وعريض تمس كل دولة من مجموعة الدول التي تتضمن قطاعا منهم ، ومن المفيد القول أن بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية .

[1] سمية جمني، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد ،مرجع سابق ،ص34 .
[2] عمار عباس محمود، **القضيَّة الكرديَّة.. إشكالية بناء الدولة**(ط1،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2016)ص62 ،63.

فمنذ الحرب العالمية الأولى أخذت آمال الأكراد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد ،لاسيما بعد أن وضع الرئيس الأمريكي وودر ويلسون عام 1918 مبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير والتي اقترح خلالها بأن

من حق أبناء الأقليات الإثنية المتواجدة في إطار الدولة العثمانية (الأكراد ،الأرمن ،الآشوريين) لان يحصلوا على دولتهم الخاصة ،وقد جاءت معاهدة سيفر (1920) والموقعة من قبل الحلفاء لتؤكد هذا الحق حينما أشارت في المواد (62,63,64) إلى حق الأكراد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم حلال سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبتهم تلك .[1]

إلا أن الحكومة التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك كانت قد رفضت بنود معاهدة سيفر ووقعت بدلا عنها وبالاتفاق مع الحلفاء معاهدة لوزان (1923) والتي لم تأت على أي ذكر للأكراد.

وهكذا بدلا من أن يحصل الأكراد على دولتهم الخاصة وجدوا أنفسهم بعد حين أن حريتهم السياسية وهويتهم الثقافية قد قسمت بحدة ، فجزء من أراضي كردستان قد ضمت إلى تركيا الحديثة بقيادة أتاتورك الذي لم يدخر وسعا في سبيل طمس الهوية الكردية عبر عمليات القتل والتهجير القسري الجماعي وقسم آخر ضم إلى إيران التي لم هي الأخرى الوسائل الكفيلة بتذويب القومية الكردية في إطار الرابطة الإيرانية (الآرية) أما الأجزاء الأخرى فقد ضمت إلى العراق والإتحاد السوفياتي بقرارات دولية .[2]

[1] دهام محمد دهام ،الأقليات والأمن القومي العربي(عمان،دار وائل للنشر ،2003)ص206.
[2] دهام محمد دهام ،الأقليات والأمن القومي العربي(عمان،دار وائل للنشر ،2003)ص207 ،206.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تأثير إنفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية

تمهيد:

تحتل المسالة الكردية في العراق مكانا بارزا في تاريخها السياسي المعاصر منذ قيام الجمهورية العراقية لتركزها الجغرافي وموقعها الإستراتيجي الهام، حيث كانت ولازالت تمثل القضية الكبرى والاهم للدولة العراقية، وتتمثل المشكلة الكردية في محاولتهم في الحفاظ على هويتهم الثقافية وقوميتهم ورغبتهم في الانفصال وإقامة دولة خاصة بهم، في حين أن الدولة العراقية كانت تعتبر في مطالبهم تطرفا، إن لدى الأكراد العراقيين تاريخ من التمرد على الحكومة المركزية في بغداد العراقية التي كانت تختلف أساليب ردها ومواجهتها .

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تاريخ الصراع الكردستاني العراقي منذ قيام الجمهورية العراقية من خلال المبحثين :

- **المبحث الأول: تطور القضية الكردية في العراق من 1958حتى2011**
- **المبحث الثاني: الأكراد وخيار الدولة .**

المبحث الأول: تطور القضية الكردية في العراق من 1958حتى 2003.

المطلب الأول : تطور القضية الكردية من 1958إلى 1968.

أولا :الأكراد في ظل حكم عبد الكريم قاسم

مرت علاقة الأكراد بعبد الكريم قاسم بمرحلتين :

1_مرحلة العلاقات الودية :

شهد تاريخ الأكراد والعراق بعد قيام ثورة 14جويلية 1958 م انقسام بين مرحلتين هامتين بالنسبة للعراق والأكراد القاطنين ضمن حدود أراضيه، فلقد شهدت الأعوام بعد 1958 م تبايناً حاداً بين فترة علاقات ودية وتعاون بين حكومة العراق ممثلة في قائدها عبد الكريم قاسم لم تستمر أكثر من عامين وفترة اتسمت بأنها فترة خلافات جذرية أدت إلى صدام قوي انتهى بثورة أو تمرد كردي في عام 1961 م في شمال العراق بأكمله.[1]

بعد سقوط الملكية في العراق وإقامة الجمهورية في جويلية 1958 فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وبدأ القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة وسمح للمهاجرين منهم بالعودة إلى العراق وعلى رأسهم الملا مصطفى البر زاني، و لم تكن عودته تلك عودة عادية، بل عاد بحجم سياسي كبير وله لمعان وأفق متميز.[2]

عندما قامت ثورة 14جويلية 1958 م بقيادة الضباط الأحرار العراقيين، ساهم الأكراد في نجاحها بقدر كبير تطلعوا إلى أن يكون الدستور العراقي فيه ما يعترف بحقوقهم القومية في العراق ، و نص الدستور العراقي المؤقت في مادته الثانية على ما يلي: (يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن كذلك أصدرت الثورة ممثلة في عبد الكريم قاسم العفو عن السجناء السياسيين والمشاركين في حركات البر زاني ، والاعتراف بحقوق الأكراد القومية.[3]

وعندما تشكل مجلس السيادة بعد الثورة والذي يمثل السلطة العليا في العراق، كان ضمن أعضائه خالد النقشبندي وهو شخصية كردية، وبذلك بدأت الصلات بين قاسم والأقلية الكردية في ظل أفضل التكهنات السياسية خاصة عندما استقبل أشد القوميين الأكراد نشاطاً وحركة ملا مصطفى البر زاني استقبالاً إيجابيا.[4]

---

[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)،رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، 2009،ص36.

[2] سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية . http://www.aljazeera.net/

[3] سمرفضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، مرجع سابق ،ص134,135.

[4] سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية،http://www.aljazeera.net .

أعطى قاسم الحرية للصحافة الكردية بالعودة مرة أخرى للظهور والحرية ،فأظهرت آمالها في أن ترى أماني القومية الكردية في الاستقلال الذاتي والإداري والثقافي متحققة في كردستان، وطالبت تلك الصحف نتيجة لهذه الحرية بخطط اقتصادية توضع موضع التنفيذ كذلك توزيع أرباح البترول بنسبة السكان في شمال العراق، ووقف الأكراد إلى جانب قاسم في سياسته المناوئة ضد الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا رافضاً مطالب القوميين العرب في العراق بالوحدة العربية .[1]

وبالرغم من تلك العلاقات التي بدت علاقات ودية في بدايتها، إلا أن قاسم لم يذهب في إجراءاته التي اتخذها للتقرب من الأكراد إلى أبعد من بعضها في الميدان الثقافي، حيث أمر بإنشاء إدارة للشئون الكردية عام 1959 وملحقة بوزارة التربية والتعليم، وكرسي للغة الكردية في جامعة بغداد، كما اشترك اثنان من الأكراد في أول وزارة شكلت بعد إعلان الجمهورية وهما : محمد صالح محمود وزيرا للصحة ، مصطفى على وزيرا للعدل.[2]

ومن علامات العلاقات الجيدة والودية بين نظام حكم عبد الكريم قاسم وملا مصطفى البر زاني مساندته للحكومة العراقية في القضاء على العصيان المسلح أو ثورة العقيد عبدا لوهاب الشواف في الموصل في مارس 1959 م، بعد فشل وحدات الجيش لإخماد الثورة لجأ عبد الكريم قاسم إلى ملا مصطفى طالباً العون والمساعدة، فسير الملا قرابة خمسة آلاف مسلحاً كردياً وعسكروا على تل نينوى قرب الموصل ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية لقمع التمرد، فدخل ما يقرب من ألف مسلح منهم شوارع الموصل واشتبكوا مع القائمين بالتمرد واستجابة لنداءات قاسم تدفقت حشود البر زانيين إلى الموصل للمساهمة في قمع التمرد.[3]

لقد لاقت عملية إشاعة الديمقراطية في حياة العراق الاجتماعية والسياسية وما يرتبط بها من تلبية حقوق الأكراد في الحكم الذاتي، تأييداً من جانب الجماهير الكردية في العراق ومن خارجها وهذا ما انعكس بشكل خاص في كلمات ممثلي الرأي العام الكردي الديمقراطي في تركيا وإيران وسوريا، كذلك قرارات المؤتمرات الطلابية الكردية المختلفة، كان عبد الكريم قاسم يهدف من سياسة التقارب والعلاقات الودية مع الأكراد عامة البراز نيين خاصة هي أن يقوم باستقطاب الأكراد إلى جانبه .[4]

---

[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)ص38.
[2] سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية،http://www.aljazeera.net .
[3] سمرفضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، مرجع سابق،ص138.
[4] عزيز الحاج،**القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق**،(الأهرام للنشر،عمان ،الأردن،ط1، 1994)ص29.

ثانيا : فترة الخلاف والمواجهة .

اعتقدت الحكومة آنذاك، أن الحرية التي أعطيت إلى الأكراد والإنجازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينيم ضمن دولة واحدة، لكن في هاته المرحلة بدأت مطالبة الأكراد تتحول من مجرد الرغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى نوع من التطلعات القومية التي تهدف إلى تغيير شكل النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي كامل وهذا ما كان يرفضه عبد الكريم قاسم الذي دخل في صراع مع الأكراد[1].

كانت هناك مقدمات أخرى لتوتر العلاقات وتفجر الخلافات بين عبد الكريم قاسم وملا مصطفى مثل ما جاء على لسان عبد الكريم قاسم في صحيفة الثورة العراقية قائلاً : إن كل من ينتمي إلى العراق الكردي والزنجي والأرميني كله يعيش في دولة عربية فهو يعتبر عربياً حسب ما يمليه الواقع .

كذلك كان تخوف قاسم من تفوق شعبية الملا مصطفى عليه ولهذا الأمر عمل على إثارة الفتن بين القبائل الكردية كما قام بفصل ضباط كرد من الجيش، واتبع قاسم سياسة فرق تسد، ورغم إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني في 6ديسمبر1960 إلا أن الاعتقالات شملت العديد من قياداته وكوادره وأعضائه.[2]

عندئذٍ صرح لبارزاني تصريحا خطراُ وضع من خلاله عبدا لكريم قاسم على المحك لبيان مدى جديته في تنفيذ وعوده الخاصة بالأكراد جاء في التصريح مانصه :سوف نتخذ كافة الإجراءات اللازمة التي هي في صالح الأكراد في ما إذا لم يفِ رئيس وزراء العراق بوعده .[3]

مبادرة الحكم الذاتي وانتفاضة أيلول 1961للاكراد:

نتيجة لتلك الساسة التعسفية التي اتخذها حكومة عبد الكريم قاسم ضد الأكراد أدت إلى سعيهم لتقديم شكواهم ومطالبهم للحد من تلك السياسات المتخذة ضدهم، فقدم بغداد وفد كردي يضم شخصيات كردية من شيوخ ورجال دين وعشائر وحاولوا مقابلة الزعيم قاسم نتيجة لرفض عبد الكريم قاسم مقابلة هذا الوفد نهائيا، بعد ذلك الفشل تقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني بمذكرة تتضمن المطالب الكردية الخاصة بالحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية وجاء في تلك المذكرة ما يلي من المطالب : أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في مناطق الحكم الذاتي الكرد. [4]

_أن يكون أفراد الشرطة والجيش من الكرد في المناطق الكردية.

---

[1] محول محمد العكيدي محمود **موقف التيار الإسلامي في العراق من القضية الكردية** 2003 م دراسة تاريخية – 1949،(قسم التاريخ،جامعة الموصل)ص67.

[2]سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية،http://www.aljazeera.net .

[3]عادل تقي عبد محمد البدلاوي، **نضال الشعب الكردي وموقع البر زاني في الوثائق العراقية السرية**، (مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية،جامعة كركوك،ط 2، 2012)ص63.

[4]سمرفضلاً عبد الحميد محمد، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم**، مرجع سابق ،ص170.

-أن تكون الهيئة التنفيذية لمنطقة الحكم الذاتي وحدها المسئولة عن كافة الأمور المتعلقة بالتعليم والصحة والإدارة المحلية .

-أن يكون للمناطق الكردية حق في عائدات النفط المستخرج من الموصل وكركوك وهما أهم مناطق استخراج البترول في العراق.

-إعادة الموظفين المستبعدين والمفصولين خارج كردستان إلى أماكنهم الكردية. [1]

ردت الحكومة العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم على المطالب الكردية بالرفض التام باعتبار أنها تمثل تهديداً لوحدة العراق الإقليمية والسياسية، وكنتيجة لتلك الساسة أدت في النهاية إلى تأزم العلاقات الكردية ممثلة في زعمائها ملا مصطفى والشيخ أحمد البر زاني وبين عبد الكريم قاسم، وفي النهاية أعلن الأكراد الثورة المشهورة تاريخياً ثورة11 أفريل 1961 م في المناطق الكردية في الشمال، والتي امتدت آثارها إلى كافة أنحاء العراق. [2]

بدأت ثورة 1961 الكردية في حقيقتها كتمرد عشائري ضد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي أعلنته الحكومة الجمهورية والذي كان موجهاً ضد الإقطاعيين الأكراد، وبما إن المجتمع الكردي هو مجتمع زراعي يهيمن فيه الإقطاع المتمثل برؤساء العشائر الذين يملكون الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية، فقد نجح هؤلاء الإقطاعيون في إثارة الأكراد ضد القانون الذي وجد لمصلحتهم .[3]

استغلت الحكومة المركزية الوضع كسبب للقضاء على الحركة القومية الكردية، التي وجدت فيها تهديداً لهيمنتها المركزية، فقد أقدمت على حل الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال ونفي عدد من قادته، وتعطيل جريدة(خيو بات)، واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية.[4]

أدى هذا الرد الرسمي العراقي على هذه الاضطرابات إلى تضامن جميع هذه العناصر ضد السلطة المركزية مستفيدين من الطبيعة الجغرافية الوعرة والجبال التي شكلت حماية طبيعية لهم، من المعروف أن الأكراد يرتكزون في العراق بمنطقة يصعب الوصول إليها بسهولة، وتشكل ثلثي البلاد الشمالي جبلي وعامل تشجيع على حمل السلاح إلى الاستمرار في التمرد الكردي ضد السلطة المركزية آنذاك.

نظراً لعدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق آنذاك، والدعم الإقليمي والدولي الذي حظيت الحركة الكردية من قبل إيران وتركيا وبريطانيا وإسرائيل فقد تمكن لبرزاني وخلال فترة وجيزة أن يسيطروا بشكل

---

[1] سمرفضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، مرجع سابق ،ص170,171.

[2] سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية، http://www.aljazeera.net .

[3] صبا حسين مولى، موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق،(قسم الدراسات التاريخية، دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد16)ص 82,83.

[4] سيدي أحمد ولد الأمير، المسألة الكردية..ديناميكياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات.

غير قانوني وبقوة السلاح على % 41 من المناطق الشمالية من العراق، تمكن بذلك من السيطرة على مناطق إستراتيجية هامة في تلال وممرات جبلية وأستمر القتال حتى سقوط قاسم في1963. [1]

ثانيا :الأكراد بعد تولي الركن عبد السلام عارف السلطة :

جرت بعد ذلك مفاوضات بين ممثلي الحكومة الجديدة والحركة الكردية و الاتفاق مبدئيًا على حل القضية الكردية، وتم الاتفاق على اللامركزية والإدارة الذاتية للمنطقة الكردية إلا إن الموقف تصاعد من جديد وتوقفت المحادثات بين الطرفين وأدت إلى نشوب القتال في العاشر من جوان 1963 في هذه الأثناء نجح المشير الركن عبد السلام محمد عارف بقيادة انقلاب تمكن من خلاله من تولي السلطة .[2]

ورغم نجاح الانقلاب الذي قاده عارف واعتقد عارف أن إنهاء القتال في كردستان سوف يعزز نظامه لذا فانه اتخذ موقفًا تكتيكيًا تجاه القضية الكردية اتسم بالمصالحة إذ اعتقد أن الأكراد قد تلقوا قسطًا من الضربات خلال الجولة الثانية من القتال وأنهم كانوا مستعدين على الأرجح للتخلي عن كثير من مطالبهم، من جهة أخرى كان عارف يميل إلى الدخول في قتال ضدهم رغبة منه في إخضاع المنطقة لهيمنة الدولة المركزية.[3]

وبعد اندلاع الحرب في جوان عام 1963 تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر فأوقف القتال في فيفري1964 ، وتبادل الجانبين الأسرى، وما لبثت الحكومة العراقية أن أصدرت دستورًا مؤقتًا نص على: ((أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة)) .[4]

في حين عد الأكراد ذلك تراجعًا عما نص عليه دستور جويلية 1958 ودخل الجانبان في مفاوضات ولم يتوصلوا من خلالها إلى نتيجة، الأمر الذي أدى إلى استئناف القتال في أوائل عام1966، لكنه لم يستمر واضطر الطرفان إلى الدخول في مفاوضات جديدة تمخضت عن توقيع اتفاقية العاشر من فيفري عام1966 .

ومن ابرز النقاط التي تم الاتفاق عليها بموجب ذلك الاتفاق هي : إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية وتثبيت ذلك في دستور مؤقت .[5]

---

[1] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ،مرجع سابق،ص54.

[2] محمود رزوق احمد،**الحركة الكردية في العراق دور البر زانيين في طريق الحكم الذاتي** 1918,1968(ط2،المعتز للنشر والتوزيع،عمان،2014)ص198.

[3] فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)ص37.

[4] شامل عبد القادر، أحمد حسن البكر..السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث،يومية المشرق، 15/11/201 http://www.almashriqnews.com.

[5] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق ،ص 50.

بوفاة عبد السلام عارف، تولى حكم العراق أخاه عبد الرحمان عارف، الذي كانت علاقته مع الأكراد لاتختلف كثيرا عن سابقيه، فتفاوضت وزارته مع جلال الطالباني والبر زاني وتمخض عنها صدور بيان يضم إثناعشر بندا، وأهم ما جاء فيه الاعترافات بالثنائية القومية للدولة العراقية وبالهوية الثقافية واللغوية للأكراد، و وعد الأكراد بمنحهم الحكم الذاتي لكن هذا الاتفاق لم يطبق كغيره من الاتفاقيات. [1]

تولى عبد الرحمن عارف حكم البلاد غير أنه لم يضع حدودًا كافية ليبعد تدخل قادة الجيش في شؤون الدولة صحيح إن عبد الرحمن تمكن من تحسين علاقات العراق مع جيرانه وكذلك تحسين علاقاته مع الغرب غير انه لم يتمكن من دفع البلاد كثيرًا نحو الأمام، إن حُكم عارف لم يستمر هو الأخر طويلا.[2]

المطلب الثاني: تطور القضية الكردية من 1968حتى2011.

أولا :الأكراد في ظل حكم حسن بكر

بوصول حزب البعث إلى السلطة عام1968 بعد الانقلاب على عبد الرحمان عارف أصبح أحمد حسن البكر رئيسا للعراق، ومن أجل حل المشكلة الكردية قام بالإجراءات التالية :

توقيع اتفاقية الحكم الذاتي مع الملا مصطفى في 22 مارس 1970، بدا ظاهريا تحسن في العلاقة الحكومية الكردية، فجاء في الدستور الجديد للعراق مايلي:

أن الشعب يتكون من قوميتين العربية والكردية وان يكون للأكراد الحق في سلطة تشريعية بشكل يتناسب مع حجمهم في العراق، ويكون واحد من نائبين رئيس الدولة كرديا، وتوحد المناطق التي بها أغلبية كردية كوحدة حاكمة لذاتيها، وان تستخدم اللغة الكردية إلى جانب العربية كلغة رسمية في التعميم في هذه المناطق، وان ينفذ الإصلاح الزراعي، وتوفير ميزانية لتنمية كردستان.[3]

فضلاً عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات الثورية منها :

الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية، وإنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع كردي كما أقرت جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية، ومحطة خاصة باللغة الكردية وتقرر كذلك اعتبار عيد نيروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية اعترافا للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم .[4]

---

[1] هنري ج. باركي،الحول دون انفجار النزاع في كردستان،(مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،بيروت،2009،)ص17.
[2] عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)ص38.
[3] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق،ص52.
[4] حامد محمود عيسى علي،**المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**،(مكتبة المدبولي ،جامعة قناة السويس،بور سعيد،1991)ص198.

وفي ضوء ما أعلن عنه يمكن القول بأن بيان مارس يعد نقطة تحول تاريخية وكبيرة في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية، لكونه قد أكد على حقيقتين أساسيتين مترابطتين :

وهما ضمان ترسيخ الحقوق المشروعة للأكراد من جهة وترسيخ وحدة العراق من جهة أخرى أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة.[1]

وكان السبب في فشل تطبيق بيان مارس مطالبة الأكراد في بعض الحقوق مثل التمثيل الخارجي والقوات العسكرية وبعض المطالب الأخرى والتي رفضتها الحكومة العراقية وبالتالي أدت إلى استئناف القتال بينها .[2]

فشل قانون الحكم الذاتي :

وبالفعل فقد فشل قانون الحكم الذاتي عند التنفيذ، لأن نظام الحكم أراده شكلياً وليس حقيقياً، فقد فشل النظام في تكوين المجلس الوطني كما وعد، وبدأ النزاع حول كركوك وخانقين وسنجار، وبالمناطق التي كان الأكراد يؤمنون بان نظام البعث يقوم بتوطين العرب فيها عمداً لتغيير التوازن الديموغرافي فيها، وأصبحت كركوك بالذات منطقة حساسة بسبب مواردها الهائلة من النفط، ومما ا زد الأمر سوءاً إصدار الحكومة قانون الحكم الذاتي الكردي خالياً من كركوك، وللنظام اليد العليا في تعيين المسئولين فجاء الرد الكردي على البيان، بقيام قادته

بحمل السلاح مجدداً في وجه السلطة وبدعم أمريكي عام 1974، اشتدت الحركات الكردية على اثر اشتداد الصراع بين العراق وإيران التي كانت تقدم الدعم الكامل لأكراد العراق، ولكن بغداد نجحت في سحق التمرد الكردي بعد توقف الدعم الإيراني على اثر توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في عام 1975.[3]

وخلال نهاية فترة السبعينات زادت ممارسة الأعمال التعسفية اتجاه الأكراد من خلال إجراء عمليات ترحيل وتعريب من أجل تفتيت الواقع الاجتماعي والثقافي للشعب الكردي .[4]

ثانيا :الأكراد في ظل حكم صدام حسين :

في شهرجويلية من عام 1979 تمكن صدام حسين من أن يصبح رئيسًا للجمهورية العراقية، بعد إعفاء البكر من جميع مناصبه وفرض الإقامة الجبرية عليه في منزله، لقد رافق هذا الانقلاب إعدام مجموعة كبيرة من قادة حزب البعث وإرسال أخريين منهم إلى السجون بحجة تعاون هؤلاء مع نظام البعث السوري، بقيادة حافظ الأسد من المصالح العراقية، وإجراءات صدام هذه جعلت منه الحاكم المطلق للحزب و البلاد.[5]

---

[1] حامد محمود عيسى علي،**المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**،ص198.
[2] صبا حسين مولى، **موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق** ،مرجع سابق ،ص82.
[3] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق،ص50.
[4] صبا حسين مولى، **موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق** ،مرجع سابق ،ص 84.
[5] عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)ص39.

من أجل إضعاف قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، قام النّظام العراقي بإلقاء القبض على الكثير من رجال العشيرة البر زانية، وسجنهم في مجمّع خوشتبه القريب من مدينة أربيل، كما اِحتلت القوات العراقية في ديسمبر 1980مدينة مريوان التّابعة لكردستان إيران؛ وهي تبعد بمسافة قصيرة عن مدينة السّليمانية العراقية، وبالتّالي أثّرت الحرب العراقية الإيرانية على القضية الكردية العراقية تأثيرا سلبيا، وقد بدا ذلك واضحا وجليّا في الخلاف الّذي وقع بين الحزبين الكرديّين الرّئيسيّين، وزادت الحرب في عمق التّوتّر بينهما، حيث تحالف مسعود البر زاني مع إيران، وقد زوّدته هذه الأخيرة بالسّلاح من أجل شنّ هجمات ضدّ حكومته.[1]

مفاوضات بين الأكراد والحكومة المركزية :

وفي ديسمبر 1983 تمّت الموافقة على وقف إطلاق النّار بين الجانبين، للشّروع في مفاوضات الحكم الذّاتي وفق أُسُسٍ تُرضي الطّرفين، حيث تمّ عقد جلسات وإقامة جولات:

الجولة الأولى :من المفاوضات يوم 10 ديسمبر 1983 بمقرّ مديريّة المخابرات العامّة، وتمّ الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة باسم لجنة التّنسيق مقرّها كركوك .ومنها تتفرّع لجان فرعيّة يشكّلها عناصر من الإتّحاد الوطني الكردستاني وحزب البعث الحاكم والأجهزة الأمنية.

الجولة الثّانية :من المباحثات فكانت يوم25 جانفي 1984 ولعدم تفاهم الطّرفين حول العديد من القضايا لم يتوصّل إلى نتيجةٍ تُذكر . إلاّ أنّه في هذه المرحلة تمّ إطلاق سراح كافّة المعتقلين والمسجونين من أعضاء وأنصار حزب الإتّحاد الوطني الكردستاني.

الجولة الثّالثة :من المفاوضات في 28 جويلية 1984 وتمّ فيها مناقشة الأوضاع في كردستان وحدود منطقة الحكم الذّاتي والمشاركة في الحكم...الخ،في هذه الجولة تمّ عقد ثماني جلسات وعدّة لقاءات .[2]

وكانت الجولة الأخيرة من المفاوضات في أواخر سبتمبر 1984، باقتراب التّوقيع على الاتفاق بين الطّرفين وصل رئيس أركان الجيش التّركي إلى بغداد وحذّر الحكومة من إبرام الاتفاق، وبالفعل توقّفت المفاوضات بتاريخ 15جانفي 1985.

كما أنّ السّلطة العراقية لم تعد بحاجة إلى تسوية الخلافات، وإقامة محادثات مع الأطراف الكرديّة؛ خاصّة بعد أن بدأت الولايات المتّحدة الأمريكية منذ نهاية عام 1983 بتزويد القيّادة العراقية بالمساعدات، والمعلومات الاستخبارية من أجل إضعاف إيران وإلحاق الهزيمة بها .[3]

---

[1] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق،ص51.

[2] إبادة الكرد في وثائق حزب البعث البائد، 2015/4/13، https://www.pukmedia.com .

[3] عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراق نموذجًا)ص41.

وفي شهر سبتمبر 1985 ألقت القوّات العراقية القبض على حوالي خمسمائة صبي من منطقة السّليمانيّة؛ كما عاودت حملتها هذه في مدينة أربيل، في شهر ماي من عام 1987عَيِّنَ صدام حسين ابن عمّه علي حسن المجيد حاكما عسكريا للمنطقة الشّماليّة العراقية مزوّدا إيّاه بصلاحيّات مطلقة وفي نفس السّنة نفّذت القوّات العراقية حملة عسكريّة واسعة في المنطقة تحت قيّادة علي حسن وتمّ الإعلان عن حظر بعض المناطق .[1]

قام حزب الإتّحاد الوطني الكردستاني في بداية عام 1988 بعمليّات عسكريّة، ثَبّتَ فيها نفوذه في محافظات :أربيل، وكركوك، والسّليمانيّة، كما قام بعمليّات أخرى في محافظتي: صلاح الدين، وديالي، وبعد مصالحته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أنشأ مراكز في منطقة بادنان وتولّى تنفيذ عمليّاته في منطقتي : الموصل ودهوك، وأعاد من جديد تنظيم مؤسّساته، الإداريّة والحزبيّة والعسكرية.[2]

حملة الأنفال:

ارتكب النّظام العراقي سنة 1988 جرائم ضدّ الأكراد فيما عُرِفَ بجريمة الأنفال وهي سلسلة من العمليّات العسكريّة الّتي قامت بها القوّات المسلّحة العراقية بأمر من السّلطة نفّذها قوّات من الفيلقين :الأوّل والخامس بكركوك و أربيل، وقوّات من الحرس الجمهوري، والجيش الشّعبي، وأفواج الدّفاع الوطني، فراح ضحيّتها مائة واثنان وثمانون ألف شخص في مناطق كردستان العراق وتولى حملة الأنفال علي المجيد الملقب بعلي الكيماوي الذّي استخدم أثناء حملته ضد الأكراد الأسلحة الكيماوية، أسفرت عن لجوء حوالي ربع مليون كردي إلى داخل الأراضي الإيرانية التركية [3].

انتفاضة 1991:

استغل الكرد حالة الإرباك في صفوف الجيش العراقي وقاموا بانتفاضة ضد الحكومة المركزية في بغداد للمطالبة بالحكم الذاتي، وقد اندلعت هذه الانتفاضة في 4 مارس1991 في مدينة رانة الكردية وانتشرت في كل كردستان، سقطت البلدان الواحدة تلو الأخرى على أيدي الثوار، بحلول 9 مارس كانت كردستان جميعها بما في ذلك كركوك قد سقطت بأيدي الكرد.

في 28 مارس صعدت القوات العراقية من هجومها المضاد وفي غضون 48 ساعة سيطرت الحكومة على كركوك مما اضطر ألاف الكرد الفرار نحو الحدود التركية الإيرانية إزاء قمع السلطات العراقية للانتفاضة الكردية، استغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في شمال العراق و تقدمت بطلب لمجلس الأمن لاستصدار قرار دولي يفضي بحماية الأكراد وهو القرار 688 في 5 أفريل1991 القاضي بتشكيل قوة لحماية الكرد،

[1] حامد محمود عيسى علي،**المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**،(مكتبة المد بولي ،جامعة قناة السويس،بور سعيد،1991)ص200.
[2] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ،مرجع سابق ص49.
[3] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق،ص60.

وتشكلت هذه القوات من وحدات أمريكية، بريطانية وفرنسية،ليعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب عن المنطقة الآمنة لحماية الكرد، وانسحبت هذه القوات في نهاية جويلية 1991 لتترك مجموعة من المراقبين.[1]

نظمت انتخابات في 19 ماي 1992 تحت رعاية دولية وأسفرت النتائج عن تفوق ضئيل للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني على الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وقد أفضت الانتخاب التالي تشكيل مجلس وطني كردستاني والذي أصبح اسمه لاحقا(البرلمان الكردستاني)والى إقامة حكومة الإقليم.[2]

ثالثا :تطور القضية الكردية بعد 2003:

شكلت الأحداث الجارية على ارض العراق منذ 2003 وحتى 2011 منعطفا حادا، وعليمة فارقة في تاريخ أكراد العراق السياسي، حيث استفاد الأكراد كثيرا من تطور الإحداث التي أدت إلى خلع الرئيس صدام حسين، وصياغة وتمرير الدستور العراقي سنة 2005 الذي اقر الفدرالية، و انتخابات العراقية التي أسفرت عن نجاح جلال طالباني لحكم العراق و الانتخابات الكردية المحلية التي أسفرت عن انتخاب البر زاني لرئاسة إقليم كردستان حيث جاءت هاته التطورات نتيجة لمواقفهم المؤيدة لإنهاء نظام البعث .[3]

ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي، حينما أتاح للأكراد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر"في جوان 2003 وانتهاء بقانون الدولة العراقية في مارس 2004 والدستور العراقي الدائم في أكتوبر 2005 والذي نال فيه الكرد العديد من مطالبهم وزاد استغلالهم للوضع في العراق من اجل بناء دولتهم وتمسك الأكراد بمطالبهم في ظل الظروف الجديدة للبلاد.

إذا تابعت الإدارة الأمريكية بعد غزوها للعراق مباحثاتها مع الكرد وتوصلت إلى تسوية تسمح للمنطقة الكردية بالاحتفاظ بالعديد من عناصر الاستقلال الذاتي، فيما تحتفظ في الوقت نفسه سيادة الحكومة الفدرالية في قضايا السيادة الوطنية، اشتمل الدستور الذي صاغه الحزبان الكرديان الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي في 2002 لإمكانية اندماج إقليم كردستان العراق في عراق فدرالي للتقليل من سيطرة الحكومة المركزية، من ناحية أخرى أصر الأكراد على توسيع منطقة حكمهم الذاتي لتشمل المناطق الغنية بالنفط، إضافة على إصرارهم على أن تكون مدينة كركوك عاصمة إقليم كردستان ووجوب حفاظ

[1] سمية حميتي ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، مرجع سابق،ص60.
[2] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ،مرجع سابق ص50,51..
[3] محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال االامريكي ،جامعة الأزهر،غزة،2013، ص110،

الأكراد على قواتهم المسلحة "البشمركة"،كما تعين على الحكومة الكردية أن تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فدرالية مستقلة تتعارض صلاحياتها مع مصالح الكرد وتطلعاتهم .[1]

في مارس 2004 صدر الدستور العراقي المؤقت عرف بقانون الدولة المؤقت الذي صيغ بما يتلاءم مع تطلعات الأكراد ومن ابرز ما نص عليه القانون العراقي المؤقت أن الحكومة الإقليمية الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية واعتبر إن اللغة الكردية هي لغة رسمية في العراق إلى جانب اللغة العربية كما سمح قانون الدولة العراقي المؤقت البشمركة الكردية بتولي جميع المهام الأمنية في المناطق الخاضعة رسميا لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية كما نص على أن الدستور الدائم المرتقب يسقط في باستفتاء عام يفضي إلى أن ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات على الأقل يرفضون الدستور وهذا ما أعطى الكرد حق النقض الذي يعطيهم حق رفض أي دستور جديد للبلاد خلال مرحلة خضوعه للاستفتاء العام كما اجل قانون الدولة المؤقت البت النهائي في مصير مدينة كركوك متعددة العرقيات والتي يطمح كرد العراق إلى ضمها ،كما سمح هذا القانون للذين رحلوا قسرا من مدينة كركوك ومعظمهم من الكرد إلى العودة إلى منازلهم والذين كانوا ضحية للمحاولات التي أطلقها الرئيس العراقي صدام حسين بهدف"عربنه" شمال العراق.[2]

والملاحظ لدستور العراق الدائم سنة 2005 يتضح جليا أن التقارب الأمريكي-الكردي كان له الأثر الايجابي في إقرار حقوق الأكراد في العراق وان حصولهم على الحكم الفدرالي يعد مكسبا هاما للأكراد ونقطة تحول في تاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط وقد استطاع أكراد العراق الحصول من الحقوق ما لم يحرزه الكرد في الدول الأخرى، إضافة للمكاسب التي اقرها دستور 2005 فقد اعتلى الكرد مناصب هامة على مستوى العراق طبقا لما أفرزت عنه الانتخابات التشريعية التي أجريت في 15 ديسمبر 2005 بموجب الدستور الدائم حيث خاض الأكراد هذه الانتخابات بتحالف كردستاني والذي حصل على 53 مقعدا من مقاعد المجلس الوطني المقدرة ب 775 حيث حصل على المركز الثاني في أغلبية المقاعد بعد الائتلاف العراقي الموحد الشيعي ب 128 مقعدا،كما انتخب جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني،رئيسا للعراق في 2005 وأعيد انتخابه لولاية أخرى في2010 [3].

[1] محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال االامريكي ، ص111.
[2] محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال االامريكي ، ص112.
[3] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط ،مرجع سابق ص56,57...

المبحث الثاني:الأكراد وخيار الانفصال.

المطلب الأول : استفتاء الانفصال والحكومة المركزية

أولا :استفتاء الانفصال

أجرى إقليم كردستان استفتاء الانفصال عن العراق يوم 25 سبتمبر 2017، شمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد، ووافق المصوتون -حسب النتائج الرسمية على الانفصال بنسبة فاقت 92%، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات لإبطاله.

يتمتع إقليم كردستان منذ عام 1991 بصلاحيات واسعة عززها في دستور عام 2005، ورغم ذلك ظل حلم تأسيس دولة مستقلة يراود الأكراد، حتى أعلن رئيس الإقليم مسعود لبارزاني في 3 فبراير 2016 أن "الوقت حان لكي يقرر أكراد العراق مصيرهم في استفتاء على الاستقلال عن بغداد".[1]

25 سبتمبر 2017 جرت عملية الاستفتاء التي شملت محافظات إقليم كردستان الثلاث: أربيل، والسليمانية، ودهوك، إلى جانب مناطق متنازع عليها مع بغداد، وتشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى واسعة في كل من محافظات نينوى وديالي وصلاح الدين.

الاستفتاء المدعوم من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البار زاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية العراقية السابق جلال الطالباني، جرى وسط معارضة والتركمان والعرب في محافظة كركوك، وهي من المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد وفق المادة 140 من الدستور العراقي.

وقال البار زاني في مؤتمر صحفي بأربيل قبل يوم من الاستفتاء "لن نعود مطلقا إلى شراكة فاشلة" مع بغداد، مضيفا أن العراق أصبح "دولة دينية طائفية" وليس دولة ديمقراطية، حسب تعبيره، لكنه قال في المقابل إن الاستفتاء لا يعني إعلان الاستقلال فورا، وإنما هو بداية لما وصفها بمحادثات جادة مع بغداد لحل المشاكل العالقة، ومن بينها الحدود والنفط .[2]

معارضة السلطة المركزية

تعلن حكومة إقليم كردستان الاستقلال من جانب واحد عن العراق ، بعد إجراء استفتاء على الاستقلال مع اعتراضات الحكومة المركزية، اكتسب الاستقلال الكردي بهذه الطريقة من المرجح أن تثير الرد الأكثر عدائية من بغداد ،لا سيما إذا كانت حكومة إقليم كردستان تؤكد أن محافظة كركوك و الأراضي غير

[1] استفتاء إقليم كردستان، www.bbc.com.http.

[2] استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

الكردية المحررة من داعش ستكون جزءًا من المنطقة الجديدة. يمكن للحكومة المركزية أن ترى هذا العمل أحادي الجانب إهانة السيادة العراقية وكتحدي جدي لبغداد القدرة على الحفاظ على بقية البلاد موحدة. وبالتالي ، بغداد من المرجح أن يكون رد فعل قوي. يمكن لبغداد استخدام تدابير مختلفة في الداخل إدراكها لمعاقبة الأكراد لمقاومتهم الحكومة المركزية وجعل الاستقلال غير ناجح قدر الإمكان ، تقويض الجدوى الاقتصادية للدولة الجديدة ، وتغيير الأكراد

تحليل التكلفة والفوائد للاستقلال.[1]

غير أن هذا الاستفتاء تسبب في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرافض له، فقد اعتبر بيان لمكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي أن الاستفتاء "ممارسة غير دستورية تعرّض أمن واستقرار البلد للخطر، وهو إجراء لا يترتب على نتائجه أي أثر واقعي، بل يؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الإقليم بالذات".

وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء إلى اتخاذ إجراءات بحق الإقليم، وطلب رئيس الوزراء العراقي يوم 26 سبتمبر 2017 من إقليم كردستان تسليم المطارات الموجودة فيه إلى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء اعتبارا من يوم 29 سبتمبر 2017.

وفـــوّض البرلمان العراقي من جهته يوم 27 سبتمبر 2017 رئيس الوزراء بنشر قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع كردستان العراق، وطالب الإقليم بإلغاء كل ما يترتب على استفتاء الانفصال، ودعا العبادي أيضا إلى إلغاء نتائج الاستفتاء على الانفصال، للدخول في حوار لحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، وقال في جلسة استثنائية للبرلمان العراقي إنه "لا بد من إلغاء الاستفتاء، والدخول بحوار تحت سقف الدستور. لن نتحاور حول نتائج الاستفتاء مطلقا".[2]

وبعد انتهاء المهلة التي منحتها الحكومة الاتحادية للإقليم يوم 29 سبتمبر 2017، فرضت بغداد حظرا جويا على إقليم كردستان وتوقفت كل الرحلات الدولية من مطاري مدينتي أربيل والسليمانية وإليهما. وتمسكت بغداد بموقفها الرافض للاستفتاء، معلنة عزمها استعادة المعابر الحدودية مع إقليم كردستان بالتنسيق مع إيران وتركيا، كما جرت مناورات عسكرية تركية عراقية في منطقة سيلوبي قرب معبر خابور بين تركيا وشمالي العراق، وبالتزامن مع تنسيق عسكري عراقي إيراني.

[1] حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات،مركز الجزيرة للدراسات، 24 سبتمبر، 2017http://studies.aljazeera.net .
[2] غالب دالاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2017،http://studies.aljazeera.net .

في حين لجأ القضاء العراقي إلى اتخاذ إجراءات ضد المسئولين عن استفتاء انفصال إقليم كردستان بتهمة "المساس بوحدة البلاد وتعريضها للخطر".[1]

المطلب الثاني :مقومات ومعوقات بناء الدولة الكردية

أولا مقومات بناء الدولة الكردية :

لاشك أن الدولةالكردية حلم لكل إنسان ينتمي إلى القومية الكردية كباقي القوميات الأخرى،ولن يعود العراق إلى الوراء فالدولة الكردية باتت أمراً واقعاً بصرف النظر عن المقومات والمعوقات، ،لأن إعلان الدولة حق طبيعي لا يتعارض مع القانون الدولي ، ولكن رغم وجود تطورات معاصرة في بناء مفهوم الدولة وبنائها لا تزال الدولة الكردية غائبة عن الواقع السياسي الحالي حتى الآن ،وأن فكرة الانفصال أو الاستقلال التي كانت مرفوضة في الماضي باتت اليوم قابلة للطرح والواقعية أكثر من قبل.[2]

إقليم كردستان العراق يمتلك الكثير من المقومات السياسية والقانونية والاقتصادية والعسكرية ليصل في لحظة ما دولة مكتملة المواصفات الاعتبارية على الصعيد الدولي، وقد ساعده في ذلك اعتبارات ذاتية وموضوعية، أسهمت في تكريس واقع سعى إليه الأكراد طويلاً دون جدوى، وأهم المقومات الأساسيةالتي تساعد في بناء الدولة الكردية في العراق: 1نظراً القمعي لأكراد من قبل السلطة الحاكمة في العراق سابقاً ولحد الآن ، يسهل علينا أن نتصور تأييداً كبيراً للانفصال بين أوساط الأكراد إذا ما منحوا حرية الاختيار لدولة كردية، ويعد أحد الدوافع والمقومات للإعلان عن كيان مستقل.[3]

بل إن معظم دول الجوار لم تعامل مواطنيها من الكرد وفقاً للقيم الإنسانية وحتى الإسلامية ، بل عاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ولربما الثالثة والرابعة في بعضها، فبعض دول الجوار اضطهدتهم قومياً فيما اضطهدتهم أخرى طائفياً وبعضها الآخر قومياً وطائفياً ، والأكراد في مختلف تلك الدول لم يرضوا بتلك المعاملة اللاإنسانية ولذا فقد رفعوا أصواتهم عاليا مطالبين بحقوقهم وبرفع الظلم والضيم عنهم غير خائفين من تلك الأنظمة القمعية في طريقهم من أجل نيل مطالبهم العادلة.

2 وفي الوقت الحالي تظهر أغلب دول العالم استعداداً لتقبل الدولة الكردية في العراق ، وذلك للمظالم التي وقعت على الكرد ، خاصة بعد الصمود في وجه التنظيم الإرهابي داعش،إذ باتوا يشكلون قوة رئيسية في الحرب الجارية ضد داعش[4].

---

[1] استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

[2] لقاء مكي، الدولة الكردية ..هل من فرصة؟، البحوث والدراسات الجزيرة نت،http://www.aljazeera.net .

[3] استفتاء كردستان العراق: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية،المركز العربي للأبحاث، 09/20/ 2017 ، https://www.almodon.com.

[4] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مقومات بناء الدولة الكردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية،مرجع سابق،ص135.

3تطور العلاقات المستمرة مع دول العالم ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،وضرورة التعاون معها بشكل ما يسمى المشاركة الإستراتيجية ،ودعم الولايات المتحدة لهم سواء كانت في العراق أو في سوريا ،إلى حد التخلي عن حليف مهم في المنطقة وهو تركيا ،كل هذه العلاقات تدل على أنه يعد من المقومات لبناء الدولة الكردية .

4 انفتاح اقتصادي مع دول العالم ، ووجود الكثير من الشركات العالمية على ساحة إقليم كردستان العراق خاصة في جانب الثروة الطبيعية.

5وأيضاً من المقومات الأساسية لقيام الدولة الكردية وجود العناصر الرئيسية لقيام الدولة كما هو معروف في القانون الدولي ، تكاد تكون تلك العناصر متفق عليها لدى جميع القانونين ، وهي السكان الأصليين ،والأرض معينة ومحدودة وذات حدود واضحة ،والحكومة أي سلطة ونظام سياسي ، والسيادة أي سيطرة الدولة وعلو وسمو سلطاتها على جميع الأفراد والمنظمات التابعة لها واستقلالها النسبي عن سيطرة خارجية ،وعليه يوجد كل هذه العناصر في إقليم كردستان العراق ،بقية فقط الاعتراف الدولي بهذه الدولة[1].

6يعتبر الاقتصاد مقومة أساسية من مقومات بناء الدولة، ويمتلك الأكراد مقومات اقتصادية واعدة، حيث تعتبر مناطقهم أراضٍ غنية بمختلف الموارد، وخصوصاً النفط، ويسيطر الأكراد على بعض من أهم حقول النفط في كركوك وأكثرها غزارة فضلاً عن حقول النفط في المحافظات الأخرى في أربيل والسليمانية ودهوك ،كما أن أراضي كردستان بأكملها خصبة وقابلة للزراعة ووفيرة المياه.

7وأيضاً من المقومات اليوم وبعد التمدد الداعشي وخلق أمر واقع جديد ، سيطرت قوات البشمركة القوة العسكرية للإقليم لتضم محافظة كركوك إليها، بمعنى آخر أخذ إقليم كردستان قراره بالانفصال عن العراق وتأمينه العامود الاقتصادي للدولة الموعودة من نفط كركوك ، والذي له ميزة اقتصادية وسياسية ربطا ووصلا بدول الجوار وبخاصة تركيا مثلا لا حصراً ، وتعتبر مدينة كركوك النفطية والمتنازع عليها بين بغداد وأربيل حيث كان الوضع القائم هو تقاسم الأكراد والعرب والتركمان حكم المدينة حيث احتفظ الأكراد منذ عام 2003 بمنصب محافظ المدينة، وكذلك برئاسة مجلس المحافظة، وجاء هذا التقدم الكردي الميداني بعد أن انسحبت قوات الأمن العراقية من مواقعها، وهو ما أظهر جاهزية وكفاءة قوات البشمركة مقارنه بالقوات العراق[2].

[1] لقاء مكي، الدولة الكردية ..هل من فرصة؟، البحوث والدراسات الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net .
[2] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مقومات بناء الدولة الكردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية،مرجع سابق، ص136 .

8وأما على الصعيد الإقليمي فالأجواء مهيأة أكثر من أي وقت مضى لإعلان الدولة الكردية.فدول الجوار العراقي التي يعيش فيها الكرد تمر بظروف عصبية على خلفية العديد من الملفات ، فهناك ثورة مشتعلة في سوريا وصراع إقليمي داخلها لن يتوقف، وأما عن إيران فهي تواجه حصارا اقتصاديا فضلا عن مشاكل داخلية، وأما تركيا فهي الأخرى تواجه مشاكل داخلية، وضغوطات دولية لتحسين حقوق الإنسان فضلا عن بروز متغيرات جديدة لربما تحول تركيا إلى رئة لدولة كردستان القادمة بسبب الاصطفافات الطائفية في المنطقة والتي وضعت تركيا في طليعة المحور السني الذي تقوده السعودية[1].

9وأما العامل الإقليمي المشجع الآخر في المنطقة فهو استقلال جنوبي السودان والذي تم بمباركة دولية وهو الأمر الذي يجعل استقلال كردستان الأقرب إلى التحقيق من أي وقت مضى، وأما الربيع العربي فهو الآخر أدخل الشعور في معادلة تقرير مصيرها وحكم نفسها بنفسها بصورة لم تعتاد عليها المنطقة من قبل وهو ما يصب في مصلحة الشعب الكردي.

10وأما الأجواء العالمية وفي هذا العصر وهو عصر الشعوب فهي اليوم وأكثر من أي وقت مضى بجانب الشعوب في تحقيق مصيرها وستكون داعمة لقيام الدولة الكردية التي هي حق مشروع للشعب الكردي.ولذا فإن فرصة اليوم لإعلان الدولة الكردية لن تتكرر وينبغي استثمارها[2].

11توفر مقومات الحكم الذاتي :ما يتمتع به إقليم كردستان من مقومات قد تصل إلى مستوي الدولة، حيث انه للإقليم حكومة وبرلمان وجيش أو قوات البشمركة المستقلة عن الجيش العراقي، وإتباع الإقليم سياسات براغماتية تحقق مصلحته بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية، وسعي الإقليم على تطوير علاقاته بدول الجوار الإقليمي خاصة تركيا من خلال تصدير النفط، وكذلك إيران والتنسيق مع دول الجوار حول آليات مكافحة الإرهاب في العراق.[3]

ثانيا :معوقات بناء الدولة الكردية :

هناك عقبات كثيرة تقف أمام الحلمالكردي ،والعقبات كثيرة وفي مختلف المجالات،ولا تؤسس الدول على أساس الأحلام فقط حتى لو كانت هذه بدايات كل المشروعات الكبيرة في التاريخ، وفيما يتعلق بالدولة الكردية المنشودة، فإن الكرد ما زالوا يحلمون ، وكثير من المثقفين وطبقة الشباب لا يرون خلاصهم بأي حل غير دولة مستقلة تجمع كل الكرد في المنطقة وتحديداً في الدول الأربع، لكن الواقع على الأرض يعترض هذا الحلم بجملة مصاعب وعوائق حقيقية بعضها يرتبط بالطبيعة والجغرافيا والبعض الآخر يتعلق بالظروف

[1] غالب دالاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2017.http://studies.aljazeera.net .
[2] استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات،http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events .
[3] استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات،http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events .

الإقليمية والدولية والحقائق الجيوسياسية التي لا يمكن تخطها بسهولة ، وسوف أشير في هذا الفرع إلى أهم تلك المعوقات التي تقف أمام بناء الدولة الكردية :

1مشكلة التضاريس الصعبة: فأرض كردستان هي عبارة عن سلاسل مستمرة من الجبال والمرتفعات التي تبلغ أحياناً حدا شديدا من التعقيد ، هذه التضاريس كانت هيأت الظروف لحماية واستمرار العمل الكردي المسلح عقوداً طويلة، وحفظت لمئات السنين تراثالكرد وثقافتهم، لكنها في الوقت نفسه وعلى امتداد الأزمان مثلت عنصر إعاقة جوهريا أمام بناء دولة كردية موحدة،بل وحتى توحيدالكرد ومنع تشرذمهم إلى تجمعات متباعدة ومنعزلة من الصعب أن تتفق فكريا وثقافيا وسياسيا،ولقد تسببت تلك التضاريس المعقدة في تقسيم كردستان عملياً قبل تقسيمها سياسيا، وهذه التضاريس كانت أحد عوامل تحديد طبيعة العلاقة بين الأكراد أنفسهم، فالعلاقة بين كرد العراق مثلا لا سيما في السليمانية هي أكثر وضوحا وتواصلا مع أكراد إيران من العلاقة مع أكراد تركيا ،وكذلك أكراد دهوك تواصلهم مع أكراد تركيا من العلاقة مع أكراد إيران[1].

2 عدم ترتيب البيت الداخلي الكردي تعد من أكبر المعوقات في بناء الدولة وإعلانها ، فالخلافات الكردية الداخلية أو صعوبة التنسيق في أحسن الأحوال لم يكن بالشكل المطلوب ، إذ ما زال كرد كل دولة في المنطقة متميزين عن الآخرين من بني جنسهم في رؤاهم السياسية وأساليب عملهم بين عسكرية وسياسية وكذلك في تحالفاتهم الخارجية لا سيما الإقليمية أو مع الولايات المتحدة، ولهذا كثير من الباحثين والكتاب يعدون الخلافات الداخلية خاصة في إقليم كردستان العراق يعدون من أكبر العوائق التي تقف أمام إعلان الدولة الكردية ،وكلما تقرب الأكراد إلى الحلم وإعلان الدولة والاستقلال يرجعون مرة أخرى إلى نقطة البداية ، وذلك بسبب الخلافات والصراعاتالداخلية. [2]

3 العوائق الإقليمية الرافضة لأي توجه كردي نحو الاستقلال حتى ولو كان جزئيا،إن الدول التي احتضنت الأكراد في أراضيها سواء كان في تركيا أو في إيران أو في أو سوريا ،لها مصلحة إستراتيجية في عدم قيام الدولة الكردية بصرف النظر عن القدرة على مواجهتها عملياً ،فإن هذه الدول ترفض بإصرار أن تشكل دولةكردية في العراق مثلاً ،وهي يمكن أن تمارس عليها حصاراً خانقاً،بل إن أيما منها يمكن أن تقوم بعمل عسكري ضد أكراد العراق إذا ما حصل ذلك ،وليس مستبعداً، علماً بأن كردستان العراق هي وحدها المؤهلة اليوم للحصول على مكاسب وحق تقرير المصير[3].

[1] إيليا حلبي، معوقات قيام الدولة الكردية، http://www.alqosh.net .
[2] إيليا حلبي، معوقات قيام الدولة الكردية، http://www.alqosh.net .
[3] استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events .

4 وأيضاً من العوائق الرئيسية لبناء الدولة الكردية تتمثل في ضعف الاقتصاد ، ذلك أن قيام الدولة الكردية لن تكون قادرة على الحياة حتى لو لم تواجه موانع إقليمية أو دولية، فاقتصاد مثل هذه الدولة سيكون ضعيفاً بسبب قلة الموارد الطبيعية مقارنة مع الدول الأخرى والجو الإقليمي المعادي الذي يمكن أن يقبل بنشوئها لكنه لن يسمح لها على الأرجح بالتنفس خوفا من انتشار عدواها إلى الكرد في الدول المجاورة ، وحتى مع النفط الموجود في إقليم كردستان ،وحتى مع نفط كركوك فإن دولة كردية مستقلة لا منفذ لها على البحر لن تتمكن من بيعه أو تصديره إذا ما رفضت دول الجوار التعاون معها للتواصل مع العالم، ناهيك طبعاً عن توافر أساليب أخرى للحصار تجعل من هذه الدولة معتمداً بالكامل على المعونات الدولية في حال وجودها أصلاً [1].

5 المعوق الدولي الذي ما زال حتى اليوم يصر على رفض أي إعادة لرسم خريطة المنطقة والسماح بتأسيس دولة كردية تنسف الواقع الجغرافي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ،إن الأمر هنا يتعلق بالقانون الدولي بقدر ما يتعلق بالمصالح الدولية لا سيما مصالح الدول الكبرى ، إذ إنه فضلا عن أن المنطقة حساسة أكثر مما يجب لإثارة اضطرابات شديدة تصاحب تأسيس دولة كردية فإن إرادات مختلفة ينبغي أن تتفق قبل الشروع بذلك حتى لو سلمنا بأن الإرادة الأميركية ستكون حاسمة هنا.

6 تحفظات عراقية وحتى كردية حول بناء الدولة الكردية ، هناك تحفظات من الأحزاب والقوي السياسية الداخلية في العراق من هذا الطرح إقامة الدولة الكردية المستقلة، سواء كانت سنية أو شيعية ،إسلامية أو قومية أو يسارية ،ولا يتوقف الأمر- فقط على حد تحفظ أو اعتراض بعضالأحزاب والقوي السياسية، شيعية أو سنية، بل امتد الأمر ليشمل اختلاف وجهات نظر الأحزاب الكردية فيما يتعلق بشأن المناطق المتنازع عليها خاصة في محافظة كركوك، في الوقت الذي يسعي فيه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بالسيطرة على تلك المناطق بعد رفضه الانسحاب منها .

يفضل الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني بان يكون الاحتكام للدستور لتطبيق المادة 140 هو الحل الأمثل بدلاً من الدخول في مغامرات سياسية ليس مضمونة العواقب في تلك المرحلة [2]

[1] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مقومات بناء الدولة الكردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية،مرجع سابق،ص138.
[2] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مقومات بناء الدولة الكردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية،مرجع سابق،ص135,136.

الفصل الثالث

تأثير إنفصال إقليم كردستان على التركيبات الإقليمية

تمهيد:

يقع إقليم كردستان بين أربع دول كبيرة ومهمة في المنطقة هي إيران وتركيا وسوريا والعراق، وهذا يعني أن انفصال الإقليم في حال تحققه سيخلق مشاكل عديدة من الناحيتين الجغرافية والسياسية مع هذه الدول التي ترفض جميعها استقلال الإقليم لاعتبارات تتعلق بأمنها واستقرارها من جهة، ولإمكانية خلق توترات عرقية بين مكوناتها الاجتماعية والقومية والطائفية من جهة أخرى، في نفس الوقت يرتبط الإقليم بعلاقات تجارية واقتصادية جد مهمة بالدول المعنية، وسندرس هاته العناصر من خلال من المبحثين التاليين :

المبحث الأول :أهمية إقليم كردستان إقليميا .

المبحث الثاني : عوامل التقارب الإقليمي لإقليم كردستان.

المبحث الأول: أهمية إقليم كردستان إقليميا

المطلب الأول: أهمية إقليم كردستان لتركيا.

أولا :محددات الموقف التركي :

أعلنت الحكومة التركية مرارا موقفها الرافض لاستفتاء الانفصال لإقليم شمال العراق (كردستان) عن الدولة العراقية، وقالت بأنه خاطئ، ومهدد للأمن القومي التركي، وسوف يؤدي إلى حالة اضطراب وعدم استقرار، وسوف يزيد الحروب المشتعلة في الشرق الأوسط حروبا جديدة ، مع ذلك جرى الاستفتاء يوم 25 أيلول سبتمبر الجاري، بنسبة مشاركة شعبية 72% من سكان الإقليم، وأعلنت الهيئة العليا للاستفتاء في الإقليم أن نسبة المؤيدين للانفصال كانت 92%.[1]

وقد جاء الموقف التركيّ متوقعا في رفضه خطوة الاستفتاء؛ إذ وصفتها الخارجية التركية في 9 جويلية 2017 بأنها" خطأ مميت"، وعدها رئيس الوزراء بن علي يلدرم قرارا"غير مسؤول ."وقد تصاعدت نبرة الخطاب التركي تدريجيًا مع اقتراب موعد الاستفتاء وتنامي الرفض الدولي له، لتتضمن تهديدات مبطنة باستخدام القوة كما جاء في تصريحات وزير الخارجية مولود جاويش أغلو في14 سبتمبر 2014 .[2]

ينطلق الرفض التركي لإقامة دولة كردية من سببين رئيسيين. يتعلق أولهما بإدراك أنقرة أن إقامة دولة كردية مستقلة في العراق ستكون لها انعكاسات كبيرة على قضيتها الكردية في الداخل، حيث بها أكثر من عشرين مليون كردي محرومين دستوريًّا من هويتهم القومية ومن أي حكم محلي خاص بهم.

داخليًا: وبينما يدعو بعض نواب حزب العدالة والتنمية إلى احترام خيار" شعب كردستان العراق"، يرفض حزب الحركة القومية اليميني الاستفتاء ويدعو إلى مواجهته .وأمام هذا الواقع، تبدو الحكومة مضطرة إلى تصعيد نبرتها الخطابية ضد الإقليم وقيادته تجنبا لأي تداعيات محتملة ، ضمن المشهد السياسي داخل تركيا، قبيل خطوة الانتقال إلى النظام الرئاسي عام 2019 .[3]

ثانيا :مبررات الموقف التركي

ينطلق الرفض التركي لإقامة دولة كردية من سببين رئيسيين. يتعلق أولهما بإدراك أنقرة أن إقامة دولة كردية مستقلة في العراق ستكون لها انعكاسات كبيرة على قضيتها الكردية في الداخل، حيث بها أكثر من عشرين مليون كردي محرومين دستوريًّا من هويتهم القومية ومن أي حكم محلي خاص بهم.

[1] محمد زاهد غول، مستقبل إقليم شمال العراق بعد استفتاء الانفصال، 01-10-2017، http://orient-news.net .

[2] استفتاء إقليم كردستان:بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، سبتمبر2017 .

[3] استفتاء إقليم كردستان:بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، سبتمبر2017 .

كما أن السلطات التركية في حرب دموية معهم منذ نحو نصف قرن باسم مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني.

وبحكم التطورات التي شهدتها تركيا وتلك التي تشهدها دول الجوار (سوريا والعراق)، باتت الأولى تجد نفسها أمام جغرافيا كردية خارج حدودها تُلقي بظلالها على أوضاعها الداخلية، الأمر الذي أضحى يُشكِّل تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطني؛ وعليه تخشى من أن يؤدي الاستفتاء إلى تشكيل مرجعية لإعلان دولة كردية مستقلة عن العراق في المرحلة المقبلة، وسط اعتقاد بأن ذلك سيدفع أكراد تركيا إلى رفع سقف مطالبهم القومية، وربما المطالبة باستفتاء مماثل على طريق إقامة دولة كردية واحدة من شأنها تغيير الخرائط الجغرافية في المنطقة التي قسمتها اتفاقية سايكس - بيكو قبل قرن من الزمن.[1]

ويتمثل السبب الثاني في الاعتقاد التركي بأن للولايات المتحدة الأمريكية دورًا في خطوة استفتاء إقليم كردستان رغم الرفض المعلن للإدارة الأمريكية لهذا الاستفتاء؛ حيث ترى أنه جاء في ظل توتر أمريكي – تركي على خلفية دعم واشنطن للأكراد في سوريا والعراق بالأسلحة، وكذلك في ظل توجه أنقرة إلى التحالف مع روسيا، وإعادة النظر في مجمل سياستها الإقليمية لصالح التقارب مع طهران وبغداد.

فقد جاءت خطوة الاستفتاء لتدفع بأنقرة إلى إحداث تغيير في سياستها السابقة تجاه الحكومة العراقية. فبعد أن كانت تصف تلك الحكومة بالطائفية، والتابعة لإيران، دخلت معها في تحالف ضد خطوة الاستفتاء الكردي. ويكشف هذا التغير عن قناعة تركيا بأن إقامة دولة كردية ستغير من واقع الاصطفافات الإقليمية في المنطقة، لا سيما في ظل الدعم الإسرائيلي الصريح لإقامتها؛ إذ من شأن دولة كردية متحالفة مع تل أبيب بناء واقع إقليمي جديد في المنطقة يغير من معادلة التنافس الإيراني - التركي على الدور والنفوذ في المنطقة، وخاصة في العراق وسوريا، ما سيؤثر في التحليل الأخير على الإستراتيجية التركية المستقبلية.[2]

ثالثا :أهمية إقليم كردستان لتركيا .

من المهم الإشارة إلى مدى أهمية إقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا ، وما يمثله انفصال هذا الإقليم من مخاطر تحاول تركيا تجنبها .

- يعتبر إقليم كردستان مجالا حيويا مهما لتركيا، ومعبرا تجاريا يدرّ على الدخل القومي التركي مليارات الدولارات

[1] خورشيد دلي، الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 03 أكتوبر، 2017، https://futureuae.com.

[2] نفس المرجع السابق.

(وصل الحجم التجاري بين تركيا وإقليم كردستان في السنوات السبع الماضية إلى أكثر من عشرة مليار دولار)، ناهيك عن وجود ألاف الشركات التركية في مجال البناء و الاعمار والجسور والاستثمار في الإقليم .

_كما يمثل إقليم كردستان لتركيا موطئ قدم راسخ وجدار واقي يحمي حدودها الجنوبية من خطر إيران وثورتها الطائفية، وهو يمتلك قوة عسكرية "سنية" منظمة "البشمركة" يمكن التعويل عليها لمواجهة ميليشيا "الحشد الشيعي" الموالية لإيران والتي طالما هددت النفوذ التركي في مدينة الموصل والمناطق السنية من العراق تهديدا مباشرا[1]

-يشكل إقليم كردستان العراق امتداد للمنطقة الكردية في جنوب شرقي تركيا، حيث يرتبط معها بخط حدودي طوله 700 كيلو متر، ويتميز الإقليم بطبيعة جبلية وعرة، مما يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى كردستان العراق، لإقامة معسكرات تدريب ومقرات تصلح منطلقات لعمليات عسكرية ضد الجيش التركي، ما تشكل تهديدًا أمنيًا لتركيا.

2- شكلت تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق تحولًا مهمًا بالنسبة للقضية الكردية، من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج في المناطق الكردية الأخرى في تركيا وإيران وسوريا؛ ما أدى إلى إعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها. [2]

- يعد إقليم كردستان مدخل تركيا إلى العراق، ويسهم بدور مهم في رسم خريطة العراق لما بعد مرحلة صدام حسين، من ناحية اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن الحكم المركزي في بغداد، والدفع نحو عراق اتحادي، وهو ما قد يشكل تهديدًا مستقبليًا لتركيا، ويجب التعامل معه بحذر والتحسب لاحتمالاته الواقعية.

- طبيعة تحالفات الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول أخرى ليست من نسيج البيئة الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يثير الاضطراب في المنطقة الحدودية مع إيران وسوريا وتركيا بخصوص العديد من القضايا المهمة، مثل المشروع النووي الإيراني.[3]

_العلاقة السياسية والعسكرية بين الجانبين أكثر من ممتازة وهي في تصاعد مستمر، وقد لعب رئيس إقليم كردستان(مسعود البر زاني) دورا بارزا في تقريب وجهات نظر الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني التركي المعارض و ساعد في ترسيخ السلام وتكريس الهدنة بين الجانبين لفترات طويلة.[1]

[1] محمد واني، إقليم كردستان المجال الحيوي لتركيا،مجلة إيلاف ، العدد 5935، 21 أغسطس 2017، http://elaph.com/Web/Opinion/2017/8/1163418.html.

[2] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com/archives/878.

[3] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com/archives/878.

المطلب الثاني :أهمية إقليم كردستان لإيران.

أولا :الموقف الإيراني من انفصال إقليم كردستان:

يبدو الموقف الإيراني أشدّ حزمًا في معارضة الاستفتاء من تركيا، بل إن استفتاء الإقليم كان أحد العوامل الرئيسة في التقارب السياسي والعسكري بين البلدين خلال الأشهر الماضيّة .ويعود موقف إيران إلى مجموعة عوامل داخليّة وخارجيّة .فالمسألة الكردية في إيران، وإن كانت تداعياتها أقل وطأة من مثيلاتها في تركيا والعراق،تمثل مصدر قلق دائم لدولة متعددة الإثنيات والقوميات، مثل إيران خاصة .وتفاقم من هذه المخاوف عودة مقاتلي" الحزب الديمقراطي الكردستاني "المعروف ب" حدكا "إلى نشاطهم العسكري في إي ا رن، إثر توقف دام زهاء 15عشر عامًا من جهة، وتصاعد هجمات مقاتلي حزب" الحياة الكردستاني"، جناح حزب العمال الكردستاني في إيران ، في المناطق الحدوديّة، من جهة ثانية.[2].

وتخشى طهران أن ينعكس انفصال إقليم كردستان سلبا على دورها الإقليمي بعد أن ضمنت موقعًا متقدمًا في العراق وسورية خلال السنوات الماضية، وترى أن الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الأميركي الرامي إلى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها .وفي سياق مواز، يثير الحماس الإسرائيلي الرسمي لاستقلال كردستان العراق، هواجس جدية في إيران، عن إمكان تنامي النشاط الإسرائيلي في مناطق قريبة إليها جغرافيا.

انطلاقًا مما سبق، يمكن أن نفهم تهديدات الحكومة العراقية والحشد الشعبي بالتدخل العسكريّ في كردستان العراق بوصفها رسائل إيرانية أيضًا عن الخيارات المحتملة لطهران لو استمرت حكومة الإقليم في نهجها الحاليّ.

وفي هذا السياق أيضًا، يمكن وضع تهديدات رئيس هيئة الأركان العامة الإيرانية كريم باقري خلال زيارته إلى تركيا، وهي الأولى من نوعها لرئيس أركان إيراني منذ عام 1979 ، بخصوص القيام إجراءات مشتركة تركية - إيرانية لمواجهة التداعيات المترتبة عن احتمال مضي الإقليم في خيار الاستقلال.[3]

[1] [1]محمد واني، إقليم كردستان المجال الحيوي لتركيا،مجلة إيلاف ، العدد 5935، 21 أغسطس 2017، http://elaph.com/Web/Opinion/2017/8/1163418.html.

[2]استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمي، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | سبتمبر 2017.

[3]نفس المرجع السابق.

ثانيا: إيران وأهمية القضية الكردية.

لا يمكن البحث في موضوع استقلال كردستان العراق وتأثيره على إيران دون التطرق للوضع الداخلي للمجتمع الإيراني، فالمجتمع الإيراني يتشكل عمليا من عدة قوميات، من بين تلك القوميات الأكراد.

1_وضع الأكراد في إيران :

يعتبر الأكراد ثالث قومية تعيش في إيران ،يتركز الأكراد بصفة أساسية في شمال غرب إيران وخاصة في ولاية أذربيجان وهافاري وكردستان وكرمنشاه ولورستان في المنطقة الجنوبية من جبال زاجروس كما يتواجد الأكراد في مناطق أخرى مثل فارس ومازندران.

والأكراد في إيران يمثلون اكبر أقلية قومية في البلاد ،وبسبب سياسة الحكومة المركزية الخاصة بالتفتيت، حرصت على أن يعيش الأكراد في جماعات صغيرة تجنبا لأعمال التمرد والعصيان، وقد لجأت حكومة الشاه إلى إسكان القبائل بعيدا عن موطنها الأصلي .[1]

تاريخيا لم تعترف إيران بخصوصية العرق الكردي وهو ما طمح إليه الكرد في إيران كما هو شأنهم في عموم المنطقة، والأكراد الإيرانيين تجربة تاريخية محدودة في إقامة حكم مستقل، ألا وهو دولة مهاباد التي لم تدم إلا فترة وجيزة ولكنها كانت كافية لتلهم الشعور الكردي -عامة والإيراني منه خاصة- بالاستقلال .[2]

على الرغم من فشل هذه التجربة إلا أنها شكلت مرحلة هامة في تطور الحركة الكردية في إيران إذ شكلت تحديا كان على الحكومة الإيرانية العمل على مواجهته وتجنب تكراره من جديد وحسب قادة السلطة في إيران آنذاك، فإن نجاح هذه التجربة، كان بإمكانه أن يشكل تهديدا فعليا لوحدة إيران[3]

لكن ذلك لم يمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مواصلة أعماله بصورة سرية ، ومع تسلم محمد مصدق رئاسة الوزراء في إيران (1951 ،1953)تمتع الكرد ببعض الحقوق والحريات لكن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تحالفت مع الشاه) محمد رضا(لإسقاطه حيث قام هذا الأخير بحملة ضد الأحزاب والقوى السياسية الحرة بما فيها الكردية .[4]

وفي الفترة الثانية من عهد الشاه السابق أي بعد سقوط مصدق في العام 1953 خمدت الحركة الكردية في إيران مؤقتا وذلك حتى انطلاق حرب العصابات في إيران على يد منظمتي فدائيي الشعب و مجاهدي الشعب في أوائل السبعينات. وقد انبثقت بعض المجموعات الكردية لتخوض حربا مسلحة في جبال

[1] حامد محمود عيسى علي،المشكلة الكردية في الشرق الأوسط،مرجع سابق ،ص 386.
[2] شفيق شقير، كرد إيران،http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9617a7db-4776-4f6b-89ad-34bdb8fbc25a
[3] خيرة ويفي،تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي ،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة،2004,2005.ص129
[4] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط،مرجع سابق،ص47.

كردستان الإيرانية وذلك خلافا للمنظمات الإيرانية التي رجحت خوض حرب العصابات في المدن، و خلافا لكردستان العراق، لم يؤدي الكفاح المسلح الذي خاضه الأكراد في جبال كردستان إيران إلى نتائج ملموسة، لا قبل الثورة ولا بعدها.

وقبيل قيام الثورة الإيرانية في شباط/فبراير عام 1979م وضع اليسار الكردستاني ممثلاً بحركة «كوملا» المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني يده مع بقية الأحزاب اليسارية في إيران للانقلاب على نظام الشاه محمد رضا بهلوي والإتيان بنظام الخميني تعويلاً على أن الأخير سوف يحقق لهم تطلعاتهم في الحكم الذاتي مثلما أوهم كل القوميات الإيرانية غير الفارسية في حينه.[1]

في العام 1978 و فيما كانت العيون تتجه للمنظمات اليسارية لقيادة الثورة التي بدأت تلوح في الأفق، تمكن أية الله الخميني و رجال الدين التابعين له من قيادة الجماهير المنتفضة ضد الشاه محمد رضا البهلوي وإعلان الجمهورية الإسلامية بعد سقوطه في 1979.[2]

بعد انتصار الثورة الإسلامية و نجاح الثورة الإيرانية، سادت أجواء الغضب المناطق الكردية في إيران بسبب عدم إتاحة الفرصة لممثلين عن الأكراد للمشاركة في كتابة الدستور الإيراني الجديد.[3]

رفضت الأحزاب الكردية في إيران الدستور الإيراني الجديد، بعد أن اعتبروا أنه يكرس العنصرية والتفرقة بين المواطنين، مما دفع الخميني إلى إصدار فتوى ضد الأكراد تعتبر أن "الكرد كفار و قصفت الطائرات مناطق كردية،فدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمان قاسمللو بالمواجهة ضد النظام الجديد.[4] فـــي ظل استمرار الوضع القائم في إيران، لا يمكن تصور التوصل إلى حل يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، فالنظام الموجود لا يعترف بوجود قوميات مختلفة داخل إيران، إنما يشير إلى أن «الإسلام هو الذي يجمع بين الإيرانيين.[5]

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 ،اتسعت الحركة الكردية المسلحة على مدى سنوات الحرب بسبب الدعم العراقي لها،وما أن انتهت الحرب حتى طالب عبد الرحمان قاسمللو التفاوض مع الحكومة وتم عقد لقاءات سرية في فيينا ولكن تمت تصفيته، أثناء تفاوضه في النمسا عام1989 .[6]

[1] أكراد إيران... حقب من الاضطهاد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات الإيرانية، 9 أغسطس،2016.
[2] يوسف عزيزي، الأكراد الإيرانيون بين النضال السلمي و الكفاح المسلح، يومية إيلاف الالكترونية ، 27 يونيو2007.
[3] عماد ابشناس،لماذا ترفض إيران انفصال إقليم كردستان،مركز الجزيرة للدراسات .
[4] أكراد إيران.. عقود من القمع و"النضال، أبو ظبي - سكاي نيوز عربية، 2 أغسطس 2015.
[5] خضر عباس عطوان، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 434 ، نيسان 2015. ص182.
[6] خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط،مرجع سابق،ص47.

ومع تقلد محمد خاتمي منصب رئيس الجمهورية ما بين عامي1997م/2005م حصل نوع من الانفراج في علاقة الدولة من القومية الكردية في إيران، حتى إن الميول الكردية المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي والاستقلالية من قبل بعض الجماعات الكردية أظهرت انخفاضاً ملحوظاً، ولعل مرد ذلك يعود إلى تحقيق وتلبية بعض المطالب الكردية، فقد قامت الحكومة الإيرانية بتعيين مجموعة من الأكراد من المذهب الشيعي في مناصب حكومية في الدولة.[1]

ولكن هذه السياسة لم تستمر في عهد الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد"2013/2005م مما أدى إلى تقلص مشاركة الأكراد في عمليات الانتخابات وشجع بدوره مطالبتهم بالاستقلال والانفصال عن الدولة. واتسع نطاق العنف ضد الأكراد في مناسبتين، الأولى عندما تم تشكيل مجلس الحكم في العراق عام 2004، والاعتراف بحقوق الأكراد بشكل رسمي، هذا ما دفع أكراد إيران للخروج بالشوارع للتعبير عن فرحتهم لما تحقق لأكراد العراق، و تحولت إلى مواجهات مع الشرطة الإيرانية وأسفرت عن إصابات في صفوف الأكراد.

أما المناسبة الثانية فقد وقعت في عام 2005م، حينما كانت الجماهير الكردية تتظاهر في الذكرى السنوية لاغتيال رئيس الحزب الديمقراطي الكردي"عبد الرحمن قاسملو" ا، وقد تحولت المظاهرات إلى اشتباكات عنيفة مع الأمن الإيراني، أسفرت عن مقتل العديد من الأكراد، لكن التجارب أثبتت أن مثل هذه السياسات لا يمكن أن تكون مناسبة لأي حوار من أجل حل المشكلات.[2]

عادت مشاركة الأكراد مع مجيء روحاني حيث وصلت نسبة من صوَّتوا له عام 2013 في كردستان 72%، وفي عام 2017 صوَّت 73% لصالح روحاني، وكانت نسبة المشاركة في كردستان 59%.

وإذا نظرنا إلى قضية المشاركة السياسية؛ وذلك من خلال المشاركات في عمليات الانتخابات، نلحظ أن المناطق الكردية والتي تسكنها القومية الكردية والتي تُشكِّل الطائفة السنية النسبة الغالبة فيها تسجل مشاركة قليلة جدًّا. ويُعزى السبب في زيادة المشاركة الكردية الشيعية في الانتخابات والتي تشمل انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلس الشورى، وكذلك الانتخابات المحلية في المحافظات والأرياف، إلى الدافع المذهبي؛ حيث إن

[1] أكراد إيران... حقب من الاضطهاد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات الإيرانية، 9 أغسطس،2016.

[2] فاطمة الصمادي، إيران و"الدولة الكردية": مخاوف أمنية وتحديات إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر، 2017، http://studies.aljazeera.net.

القومية الكردية من الطائفة الشيعية لا تشعر بإحساس الإبعاد والتأزم بينها وبين الحكومة كالذي يسود في المناطق السنية.[1]

ما عن واقع الأكراد في عهد الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني، فقد أشار إليه ''تيمور الياسي'' مدير جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في كردستان إيران بمؤتمر جنيف الذي عقد في 19آذار/مارس من العام الحالي، بمقر الأمم المتحدة بشأن قضية القوميات غير الفارسية والأقليات الدينية في إيران. بالقول'' أن الشعب الكردي يتعرض لاضطهاد في إيران، وأن أكبر نسبة الإعدامات السياسية خلال حقبة رئاسة روحاني كانت ضد النشطاء الأكراد.[2]

إزاء القمع المتعدد الأشكال للنظام الإيراني للقومية الكردية في إيران أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عن استئناف العمل المسلح ضد النظام الإيراني كان ذلك خلال الاحتفال « بـــعيد النيروز»، وفي مقره القائم بجبال قنديل الواقعة على الحدود الإيرانية – العراقية، داخل أراضي إقليم كردستان العراق.

وقد رد النظام الإيراني على هذا التحدي الكردي بإعدامات جماعية بحق عشرون ناشط كردي، وذكرت إذاعة الأمم المتحدة أن ''التقارير تشير إلى أن معظم الذين أعدموا كانوا أكرادا من الأقلية السنية في المجتمع.

مما تقدم يمكن القول أن النظام الإيراني ظن بما يمتلكه من قوة خشنة أنه بمنأه عن أي قلق اجتماعي، ربما لم يدرك ذلك النظام أن سياساته القمعية ضد القومية الكردية صعدت من حدة الغضب والمقاومة لها.[3]

2 _علاقة إيران بإقليم كردستان العراق:

أهم ما يميز الدور الإيراني من القضية الكردية أنه يقوم باستخدام أكراد العراق بغية تحقيق منافع سياسية إيرانية وتعد إيران الدولة الإقليمية الأكثر تورطًا في قضية أكراد العراق إلى حد التورط في دخول القوات الإيرانية للقتال إلى جانب الأكراد، الحكومات الإيرانية التي لم تلتفت إلى مطالب أكرادها فإنها تقدم كل أنواع الدعم إلى أكراد العراق في كل ثورة يقومون بها.وقد اختلف الدعم الإيراني واتخذ أوجه عديدة منها الدعم العسكري والسياسي ومنح اللجوء واستخدام الأراضي الإيرانية للسفر خارج العراق وأيضًا اتصال الأكراد مع سفارات الدول الغربية في طهران .واستخدم الإيرانيون أكراد العراق جيدا لصالحهم في الضغط

[1] فاطمة الصمادي، إيران و"الدولة الكردية": مخاوف أمنية وتحديات إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر، 2017، http://studies.aljazeera.net.

[2] معمر فيصل خولي، أثر التنوع القومي والديني على الداخل الإيراني، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 28 يونيو،2015.

[3] أكراد إيران... حقب من الاضطهاد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات الإيرانية، 9 أغسطس،2016. http://rawabetcenter.com.

على الحكومة العراقية للاستجابة إلى المطالب الإيرانية في قضايا عديدة منها ادعاءاتهم في شط العرب ومسائل الحدود.[1]

لقد حقق الإيرانيون جانب من مطالبهم عندما اجبروا العراق للتوصل إلى تفاهم معهم بصدد شط العرب لقاء سحب دعمهم للأكراد وهذا ما حصل فعلا عندما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، غير إن إيران لم تلتزم بما تعهدت به من جديد واستمرت في دعمها للأكراد .[2]

وقد تحول الحصار الاقتصادي الذي فُرض على إيران إلى فرصة بالنسبة للأكراد، حيث إن التبادل التجاري بين إقليم كردستان العراق وإيران بلغ سبعة مليارات دولار بشكل رسمي، وما يعادل هذا المبلغ عبر تهريب البضائع بين البلدين، واستغلت إيران منفذ إقليم كردستان العراق للإفلات من العقوبات الاقتصادية.

في ظل هذه الظروف تطورت العلاقات الإيرانية مع إقليم كردستان العراق ، وقامت طهران بتقديم دعم لوجيستي عسكري وتدريب مكثف لقوات البشمركة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد أن احتل الموصل عام 2014، حسبما صرح به البارزاني في عدة مقابلات.

وخلال السنتين الأخيرتين؛ بدأ التوتر يسود علاقات إيران بقيادة كردستان العراق بسبب تحركات بعض الانفصاليين من معارضي إيران الأكراد بهذه المنطقة، وقيامهم بعدة هجمات في مناطق ومدن حدودية.

وقد اتهمت إيرانُ السعوديةَ بتمويل وتحريك هذه المجموعات عبر قنصليتها في أربيل بكردستان العراق[3]

و ازدادت هذه العلاقات توترا إثر مهاجمة مجموعتين من "داعش" مبنى البرلمان الإيراني وضريح الإمام الخميني في طهران، وكشفت التحقيقات أن بعض هذه العناصر كانوا من الأكراد الإيرانيين الذين تدربوا والتحقوا بداعش عابرين إقليم كردستان العراق، حيث تلقوا هناك الأموال والأسلحة والمعدات.

و هنا تبرز العلاقة بين الجانبين الكردي و إيراني متغيرةً عبر الزمن، حيث رأينا أنها نشطةً في ظل الحرب ضد صدام حسين 1980-1988 وكذلك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" . ولكنها لاقت حالياً تعثراً مثلما لاقته سابقاً عندما تصطدم مصالح الطرفين ببعضهما البعض. فاضطربت عندما اتصل الأكراد بالإسرائيليين واضطربت كذلك عندما أراد الأكراد تهديد الأمن القومي الإيراني عبر إعلان الاستقلال.[4]

---

[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراقنموذجًا)،رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، 2009.ص72.

[2] دهام دهام محمد،**الأقليات والأمن القومي العربي**،مرجع سابق،ص231.

[3] عماد ابشناس،لماذا ترفض إيران انفصال إقليم كردستان،مركز الجزيرة للدراسات،http://www.aljazeera.net .

[4] ابشناس،لماذا ترفض إيران انفصال إقليم كردستان،مركز الجزيرة للدراسات،http://www.aljazeera.net .

ثالثا: مخاطر الانفصال على إيران.

تنظر إيران إلى الاستفتاء على أنه مساس بمبدأ استراتيجي لديها(وحدة العراق)، وهي الوحدة التي تضمن استمرار نفوذها،وهذا المساس سوف يؤدي إلى مراجعة وتغيير لمسار التعاون القائم بين إيران وإقليم كردستان العراق .ومن ذلك المعابر و المناطق الحدودية بين إيران وإقليم كردستان العراق، فهذه المعابر وفق ما يشير إليه شمخا بي" تستمد شرعيتها من وجود الإقليم ضمن العراق الموحد، والاتفاقيات الحدودية مع الإقليم تعتبر نافذة في إطار حكومة العراق المركزية فقط وانفصال الإقليم عن الدولة العراقية يعني غلق المعابر والمخافر الحدودية المشتركة.[1]

رغم أن الأكراد يُعتبرون قومية إيرانية أصيلة، وأن الإيرانيين متأكدون من أن أكراد بلدهم يقفون في آخر الصف المطالب بالانفصال مقارنة بأكراد تركيا وسوريا؛ فإن موضوع انفصال كردستان العراق يمكن أن يحرك بعض انفصاليي الأكراد داخل إيران ويثير مشاكل تهدد استقرارها، خاصة أن أكرادها منتشرون في كل البلاد.

كما أن هناك قوميات أخرى قد تتأثر باستقلال كردستان العراق (مثل العرب والبلوش والأذريين)، فتطالب بالانفصال وتهدد وحدة الأراضي الإيرانية.

ويضاف إلى ذلك تخوف طهران من النفوذ الإسرائيلي والسعودي في كردستان، الذي أضحى - حسب قولها- أحد أهم الأخطار التي تواجه الأمن القومي الإيراني، حيث إن إيران واجهت عدة حملات وصفتها بالإرهابية، وأكدت أنها كانت جميعها منطلقة من كردستان العراق.[2]

"تخوف إيران من استقلال كردستان العراق مرده خشيتها من تحوّل هذه المنطقة إلى بؤرة نفوذ أقوى لأعدائها، مما سيشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي يضاف إلى عدة مشاريع أميركية/إسرائيلية لتجزئة المنطقة إلى دويلات متصارعة وهو ما سيؤمّن الاستقرار لإسرائيل.

ويمكن أن نشير هنا إلى ما يُعرف بخطة برنارد لويس أو خطة "حدود الدم" التي نشرتها مجلة "ذا أتلانتيك" الأميركية، وهناك تخوف كبير من أن مشروع تأسيس كردستان العراق سيشكل الأرضية لتطبيق الخطة الأميركية لتجزئة المنطقة، وعلى هذا الأساس فإن الإيرانيين يقفون بكل ثقلهم ضد نجاح هذا المشروع.

[1] فاطمة الصمادي، إيران و"الدولة الكردية": مخاوف أمنية وتحديات إستراتيجية،مركز الجزيرة للدراسات،21 سبتمبر2017 .

[2] وسام البرد ويل، ما الخطر الذي يشكله انفصال كردستان على تركيا وإيران؟،وكالة شهاب للأنباء، 23 سبتمبر 2017، http://shehab.ps/post/.

وستواصل إيران الضغط على كردستان العراق اقتصاديا وسياسيا حسبما يتوقعه مراقبون في طهران، ومن غير المستبعد أن تشارك إيران في عمليات عسكرية تنفذها تركيا وحكومة بغداد لإعادة الأمور إلى نصابها السابق، إذا تأكد لإيران أن إسرائيل تقف خلف الانفصال وأن أمنها القومي مهدد بشكل مباشر.[1]

إيران تنظر إلى الاستفتاء على أنه مساس بمبدأ استراتيجي لديها (وحدة العراق)، وهي الوحدة التي تضمن استمرار نفوذها، وهذا المساس سوف يؤدي إلى مراجعة وتغيير لمسار التعاون القائم بين إيران وإقليم كردستان العراق. ومن ذلك المعابر والمناطق الحدودية بين إيران وإقليم كردستان العراق، فهذه المعابر وفق ما يشير إليه شمخاني "تستمد شرعيتها من وجود الإقليم ضمن العراق الموحد، والاتفاقيات الحدودية مع الإقليم تعتبر نافذة في إطار حكومة العراق المركزية فقط وانفصال الإقليم عن الدولة العراقية يعني غلق المعابر والمخافر الحدودية المشتركة.[2]

[1] عماد ابشناس،لماذا ترفض إيران انفصال إقليم كردستان،مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion

[2] فاطمة الصمادي، إيران و"الدولة الكردية": مخاوف أمنية وتحديات إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر، 2017. http://studies.aljazeera.net.

المبحث الثاني :الترتيبات الإقليمية للتعاون مع الإقليم

المطلب الأول : عوامل التقارب الكردستاني التركي :

موقف تركيا الرافض للاستفتاء وإن كان يتماشى مع المقاربة التركية التقليدية تجاه المسألة الكردية، لا يفسّر بمفرده توجهات صانع القرار التركي تجاه الإقليم، قبل الاستفتاء أو بعده. فالعلاقات بين تركيا والبر زاني تعود إلى عام 1987، بعد تبني الأخير إستراتيجية تقوم على التوافق مع أنقرة، لإضعاف منافسه في الساحة الكردية حزب العمال الكردستاني، الخصم الأبرز لتركيا.

وعلى الرغم من تعرّضها لهزات واختلالات عدة، حافظت علاقات الجانبين على مسار تطوّرها خلال العقد الماضي؛ إذ كان الإقليم بوابة أنقرة تجاه العراق، لموازنة النفوذ الإيراني، وتعويض خسائرها الاقتصادية الناجمة عن موقفها الرافض للغزو الأميركي للعراق عام 2003.[1]

إن الموقف التركي الرافض للاستفتاء محكوم بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث أن هناك نواباً في البرلمان التركي يؤيدون الاستفتاء، بل الانفصال، وخصوصاً المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي،ويرون أن تركيا لن تقطع علاقاتها معه،وعليها لجأ إلى الموقف الأسلم الذي يؤمن لها منافع سياسيّة واقتصادية وأمنيّة.[2]

وتضافرت منذ نهاية عام 2007، والأعوام التي تلته وبشكل مستمر، عدة عوامل تركية وكردية وإقليمية وعراقية تدفع إلى التقارب بين تركيا والإقليم.

عززت تركيا علاقاتها مع العراق ولا سيما مع إقليم كردستان العراق، وسعت للإفادة منه؛ نظرًا لتعاظم تأثيره في صوغ المشهد السياسي فيه، والعمل أيضًا على إقناع حزب العمال الكردستاني بحل المسألة الكردية في تركيا بشكل سلمي. أما على المستوى الكردي، فقد أقلق تزايد التأثير الإيراني في الداخل العراقي حكومة إقليم كردستان، ولموازنة هذا التأثير اتجه الإقليم نحو الانفتاح على تركيا، فقدمت حكومة الإقليم تسهيلات لها، بمنحها مشاريع البناء الكبرى للشركات التركية مثل: مطارات أربيل والسليمانية.

ويكمن السبب الآخر لهذا الانفتاح، بكون تركيا منفذ الإقليم على الغرب 1952، أما فيما يتعلق بالعامل الإقليمي الذي أسهم في ذلك التقارب، فهو مرتبط بالانتفاضة السورية ومحاولات بشار الأسد قمعها.[3]

---

[1] استفتاء إقليم كردستان:بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | سبتمبر 2017،ص3.

[2] عمر كوش، موقف تركيا من استقلال إقليم كردستان العراق،يومية الحياة، 21 أغسطس 2017، http://www.alhayat.com .

[3] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com.

وبالتالي فقد كانت تركيا في طليعة المعارضة الإقليمية لذلك النظام، وفي المقابل، بدت إيران في طليعة الدول الداعمة له، وخضوع العراق لتأثيرها، شكّل قناعة لدى تركيا مفادها أن هناك محورا ''شيعيا'' بقيادة إيران آخذ في التبلور على حدودها الجنوبية، ويمتد من العراق إلى سوريا؛ لذلك عملت على التقارب والشراكة مع حكومة إقليم كردستان العراق؛ لتحقيق هدفين مركبين(سياسي وأمني) في آن واحد، وهما:

أولًا: مواجهة هذا المحور وتضييق الخناق عليه.

ثانيًا: احتواء التهديدات الأمنية المقبلة من أكراد سورية في ظل تداعيات الانتفاضة السورية، في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد. وعراقياً كانت السياسة الداخلية لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي قد جنحت نحو الاستبداد ذي الطابع الطائفي، والمبالغة في محاربة خصومه السياسيين من السنّة، كل ذلك أسهم في التقريب بين تركيا وإقليم حكومة كردستان العراق.[1]

التوسع الإقليمي والسيطرة المتزايدة على طاقة شمال العراق حيث كانت الشركات التركية من بين الشركات الأولى التي حصلت على تنازلات لاستكشاف النفط في أعقاب اعتماد قانون النفط في إقليم كردستان في عام 2007.

أنقرة - التي أصبح لديها مع مرور الوقت أقرب شريك في الشرق الأوسط حكومة إقليم كردستان - يبدو الآن من المحتمل أن تقبل ظهور دولة كردية ذات سيادة في شمال العراق ، على الرغم من الوسائل التي تأتي بها هذه الدولة يمكن أن يؤثر على مدى الدعم الأوّلي لتركيا .[2]

العوامل الاقتصادية للتقارب :

شهدت الصادرات التركية لإقليم كردستان انتعاشة كبيرة خلال العقد الماضي، في عام 2007، احتل «إقليم كردستان» المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا،و في عام 2011أصبحت حكومة إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغت 5.1 مليار دولار. وبحلول عام 2013، قفز إقليم كردستان ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 8 مليار دولار.[3]

قد أسهم النمو الاقتصادي المتزايد في إقليم كردستان ، وارتفاع المستوى المعيشي لمواطنيه، ووجود خطة حكومية لإعادة بناء النية التحتية للاقتصاد، في دخول الشركات التركية-بحكم الجغرافيا- بقوة في الإقليم؛ إذ

[1] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com.

[2] Alireza Nader, Regional Implications of an Independent Kurdistan, the RAND Corporation, Santa Monica, Calif,2016,p92.

[3] سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق،معهد واشنطن، المجهر السياسي 122، أكتوبر 2012، http://www.washingtoninstitute.org.

إنّها حازت على النصيب الأوفر من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المهمة بين الشركات الأجنبية العاملة هناك. حيث زاد عددها في مجال المشاريع الخدمية والعقارية على أكثر من ألف شركة تعمل فيه، وبهذا أصبحت تركيا الشريك التجاري الأول لحكومة إقليم كردستان العراق.

واسهم التبادل التجاري بينهما، إلى تسهيل الانتقال لمرحلة إستراتيجية ذات أهمية كبيرة في التعاون الاقتصادي بينهما، وهو التعاون في مجال الطاقة، بمعنى إقامة خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من الإقليم إلى تركيا، ثم تصديره للأسواق الدولية. [1]

ما زالت أنقرة تسمح لـــ«حكومة إقليم كردستان» بتسويق نفطها الخاص (حوالي 300,000 برميل يومياً) في جيهان، مدّعيةً أنها لا تستطيع تحويل هذا التدفق إلى "شركة تسويق النفط العراقية" إلا إذا التزمت بغداد بدفع ديون «حكومة إقليم كردستان» المتعلقة بالنفط إلى تركيا. فلدى أنقرة مصالح إستراتيجية وتجارية واضحة في الحفاظ على منطقة كردية ودّية، تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق. وتأمل تركيا أيضاً في الحصول على صادرات كبيرة من الغاز من «إقليم كردستان»، قد يتم توفيرها بأسعار تقل عن أسعار السوق وبدون قيود على الأماكن المقصودة.[2]

على وجه الخصوص، تدرك أنقرة مدى اعتماد الاقتصاد المتنامي لـــ "حكومة إقليم كردستان" على تركيا، وهو ما يعد دافعاً قوياً لأربيل للعمل ضمن المعايير التركية. ووفقاً لمسئولين أكراد فإن تركيا هي الشريك التجاري الرئيسي لـــ "حكومة إقليم كردستان".

أعلن وزير التجارة في "حكومة إقليم كردستان" سنان جلبي بأن عدد الشركات التركية قد وصل إلى 1023 شركة، وهو يفوق عن أي بلد آخر. وقد عززت "حكومة إقليم كردستان" من نشاط هذا الزخم الاقتصادي بتقديمها حوافز ضريبية سخية لشركات تركية، تصل في بعض الأحيان إلى الإعفاء الضريبي للسنوات الخمس الأولى من أعمالها التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت أنقرة وأربيل مؤخراً على فتح معبرين إضافيين على الحدود لتخفيف عبور الناس وتدفق المنتجات بين الجانبين .[3]

_هناك العديد من العوامل التي تمثل عنصر قوة في العلاقة الاقتصادية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق، مما يعني استمرار الروابط الاقتصادية، بغض النظر عن مدى التقدم في القضايا الأخرى الأمنية والسياسية:

---

[1] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com.

[2] جيمس جيفري و مايكل نايتس، مستقبل الطاقة العراقي يكمن في الشمال، لمرصد السياسي 2942،معهد واشنطن، 8 مارس 2018، http://www.washingtoninstitute.org.

[3] سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق،http://www.washingtoninstitute.org .

1-تمثل الجغرافيا احد العوامل المؤثرة بشدة في توجهات كردستان العراق التي تجعلها تحافظ على العلاقة وتنميتها، من جهة كون تركيا أحد منفذين لها على العالم الخارجي هي وإيران، وبالإضافة إلى طول الحدود والقرب المكاني.

2-احتياج الإقليم لتركيا، خصوصا على مستوى خبراتها الفنية والإدارية والتجارية، بالإضافة إلى منتجاتها ذات الجودة المرتفعة، والتي يجعل القرب الجغرافي أسعارها تنافسية بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية الأخرى، مثل المنتجات الإيرانية.

3 -تحتاج تركيا إلى التوسع الاقتصادي من جهة الاستثمارات والأسواق، حيث يشكل القطاع الخاص 94% من الاقتصاد التركي، وهذا ما يعني ضرورة فتح أسواق للشركات والمنتجات التركية في الخارج.[1]

_وعلى الرغم من عوامل القوة هذه، فإن هناك العديد من التهديدات المحتملة التي قد تحد من توسع العلاقة الاقتصادية بين تركيا وكردستان، ومنها:

1-احتمال تراجع تركيا عن سياستها الخارجية الجديدة، نتيجة تغير الحزب الحاكم، سواء بإخفاقه في الانتخابات، أو بتعرضه للحل، أو بانقلاب عسكري، وهو ما قد يؤدي إلى تحول السياسة التركية تجاه القضية الكردية والجوار التركي.

2-زيادة الاستثمارات الأجنبية من الدول الأخرى، مما يقلص حصة الاستثمارات التركية، إلا أن هذا صعب نتيجة للوفرة الطبيعية التي تتمتع بها الشركات التركية، نتيجة للقرب الجغرافي، والمعرفة بالبيئة الإقليمية.

3-تزايد الإنتاج المحلي لكثير من السلع المستوردة من الخارج عمومًا ومن تركيا خصوصًا، يقلل من أهمية هذه السلع، مثل السلع الغذائية والمشروبات، مما يقلص من الاستيراد من تركيا.

4-مدى قدرة الاقتصاد التركي على النمو والتوسع والوقوف أمام الأزمات المالية، حيث ترتبط العديد من الشركات التركية العاملة في كردستان بالحكومة، التي تقدم لها المخصصات المالية و مدى قدرة الدولة التركية على الاستمرار في تقديم الدعم المالي والفني والسياسي للشركات التي ترغب في الاستثمار في كردستان العراق.[2]

العوامل الدبلوماسية للتعاون مع إقليم كردستان :

[1] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com.

[2] أوميد عبد الكريم إبراهيم، ما هو مصير العلاقات الاقتصادية بين إقليم كردستان وتركيا؟، روداو، 2018/1/3، http://www.rudaw.net .

وقد أصبحت علامات تحوّل مواقف أنقرة تجاه إقليم كردستان واضحة للجميع في جوان 2010 عندما قام رئيس "حكومة إقليم كردستان" مسعود بارزاني بزيارة تركيا للمرة الأولى منذ ست سنوات. وبعد ذلك بوقت قصير أنشأت أنقرة قنصلية في أربيل ومنذ ذلك الحين حدث تحسن في الحركة الدبلوماسية.[1]

وتوالت الزيارات المتبادلة والرفيعة على المستوى الدبلوماسي، فمنها على سبيل المثال مشاركة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 29 مارس عام 2011، في افتتاح مطار أربيل الدولي في الإقليم، وبالمثل، قام رئيس الإقليم مسعود البارزاني في 1أكتوبر،2012، بحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

كما أصبح مألوفًا أيضًا أن يقوم وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو بزيارة عاصمة الإقليم أربيل، ويقارن بين الأخيرة والمدن التركية ويضعها في مصير واحد. وعليه، فقد أدت العوامل والمخرجات الدبلوماسية المشار إليهما آنفًا، إلى سقوط بعض الخطوط الحمر في السياسة الخارجية التركية تجاه إقليم حكومة كردستان العراق، والتي كانت تقوم على الامتناع عن الحوار معه، ورفض أي اتصال به، أو الاعتراف بحكمه الذاتي شمالي العراق.

وعلى الرغم من الصمت الذي اكتنف موقف تركيا حيال دخول قوات البشمركة لمدينة كركوك في يونيو عام2014، والذي قرأته بعض التحليلات السياسية بأنه قبول ضمني من قبلها، وما يعنيه ذلك، من سقوط خط آخر من الخطوط الحمر في سياساتها. بيد أن قراءة أخرى، تفسر ذلك الصمت وفق سياسة'' الانتظار والترقب'' لما سيؤول عليه العراق في مرحلة ما بعد الحراك المسلح فيه، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي، ثم تقرر تركيا موقفها النهائي من ذلك الدخول.[2]

المطلب الثاني :بوادر التعاون الإيراني الكردستاني.

ثانيا: بوادر التعاون الإيراني الكردستاني .

إن علاقات إيران الاقتصادية مع إقليم كردستان العراق يمكن إن تخفف من رد فعلها نحو إعلان استقلال أربيل خاصة إذا تقرر تركيا في أن تستمر بزيادة حصتها في السوق بين الأكراد . أن إيران زادت من علاقاتها الاقتصادية مع إقليم كردستان العراق بالرغم من معارضة بغداد القوية مما يشير إلى الفوائد المالية التي ربما تحوز على الاهتمام الإيراني يفوق على قلقها من القومية الكردية . وهكذا بينما لا

[1] سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق،معهد واشنطن، المجهر السياسي 122، أكتوبر 2012، http://www.washingtoninstitute.org.

[2] كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، http://rawabetcenter.com/archives/878.

تكون إيران سعيدة مع الاستقلال الكردي فإنها ستكون مترددة في أن يكون رد فعلها عنيفا تجاه استقلال كردستان .[1]

سوف تؤثر منافسة إيران مع منافسيها الجيوسياسيين بشكل كبير على منافستها، في حين أن الوضع لن يكون مثاليا، إيران لن ترغب في عزل حكومة أربيل وتوفيرها مساحة أكبر لتركيا والولايات المتحدة وإسرائيل للمناورة في بلد جديد على حدوده، إيران وتركيا بدأت في التنافس على النفوذ على حكومة إقليم كردستان مثل أنقرة حاولوا إدخال المنطقة الكردية تحت فلكها لمواجهتها تأثير طهران على بغداد.[2]

وبالرغم من التاريخ الطويل لدعم إيران لاتحاد الوطني الكردستاني المنافس إلا أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أقامت علاقات مع مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، علاقة إيران مع كلا الحزبين الكرديين يعكس الإستراتيجية الإيرانية الشاملة لطهران في العراق وهي الحصول على النفوذ مع القوى الفاعلة المتعددة بهدف ليس فقط أن تلعب مع طرف ضد أخر ولكن كوسيط قوي لحل النزاعات.

قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني إن أمن إقليم كردستان العراق مهم بالنسبة لإيران، مشيراً إلى أن علاقات إيران وإقليم كردستان إستراتيجية حيث لا يجب زعزعة هذه العلاقات القيمة بأخطاء إستراتيجية. وأمل لاريجاني خلال استقباله نيجيرفان بارزاني أن "نسعد في المستقبل القريب حل المشكلات القائمة بين الإقليم و الحكومة المركزية.[3]

تحافظ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمنطقة الكردية المستقلة في العراق على علاقات ودية، وقد تعاونت المنطقتان المجاورتان علنيًا في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية ،ففي عام 2015 صرح مصدر مقرب من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي أن الحزب يسعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع طهران بغية في أن تبتعد إيران عن دعم الاتحاد الوطني الكردستاني خاصة أن الدعم العسكري الإيراني لعب دورا أساسيا في الحرب ضد داعش.

وفي عام 2014 شكر البارزاني إيران ''أول دولة تساعدنا '' في الحرب ضد داعش وان البر زاني يحاول أن يوازن في علاقته مع إقليم كردستان إيران وتركيا وعلى أي حال فانه من المحتمل أن المستقبل سيشهد صراع

[1] الآثار الإقليمية لاستقلال إقليم كردستان،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، - 2 يناير،2017، http://rawabetcenter.com/archives/37766.

[2] Alireza Nader, Regional Implications of an Independent Kurdistan, the RAND Corporation, Santa Monica, Calif,2016،p122.

[3] بلال وهاب، التقارب بين إيران و «حزب العمال الكردستاني» قد يزعزع استقرار «حكومة إقليم كردستان»،معهد واشنطن، 6 فيفري 2017. http://www.washingtoninstitute.org.

شيعي كردي بين المليشيات الشيعية البشمركة والتي يمكن إن تعكر سعي البر زاني في العلاقات مع ايران.[1]

وان تطوير العلاقات الاقتصادية مع إقليم كردستان أدى إلى تحقيق فائدة لطهران وتقوية العلاقات مع أربيل، حيث بلغت التجارة السنوية في عام 2000 بين ايران وإقليم كردستان 100 مليون دولار وبلغت في عام 2015 6 بليون دولار، وفي عام 2012 زار ممثلي أكثر من 100 شركة إيرانية إلى إقليم كردستان العراقية ضمن المنتدى الإيراني وإقليم كردستان الجديد وفي حلول العام القادم فان إقليم سيصدر بالشاحنات 30000 برميل من النفط الخام يوميا إلى ميناء الإمام الخميني ومنه سيشحن إلى الأسواق العالمية. وفي عام 2014 وقعت طهران وأربيل اتفاقية لبناء أنبوب نفط وغاز يمتد من إقليم كردستان إلى ايران وناقشت في عام 2015 إنشاء خط سكك حديد بين كرمنشاه والسليمانية وأعلنت في عام 2015 أنها ناقشت أن تقوم ايران بتكرير النفط الكردي وإعادته إلى كردستان بعد تكريره للاستخدام الداخلي ومحطات توليد الطاقة وقد قامت ايران بهذه النشاطات رغم معارضة بغداد القوية وذالك قد يشجع الأكراد إلى المزيد من الاندفاع تجاه الاستقلال.[2]

تريد إيران استئناف التجارة مع إقليم كردستان العراق بعد إغلاق معابرها البرية. وهي الشريان الحيوي لحياة اقتصاد كردستان. وكانت قد فتحت في وقت سابق أحد معابرها الحدودية إلى كردستان العراق في أكتوبر الماضي وإضافة إلى التجارة الرسمية فانه هنالك سوق اقتصادية سوداء كبيرة والتي ساعدت ايران على تجاوز العقوبات المصرفية التي فرضت على ايران حيث في كل عام تم تهريب بلايين الدولارات على شكل سلع من الإقليم الكردي .[3]

إن انفصال إقليم كردستان سيكون حدثا مهما وحاسما لدول الشرق الأوسط ولتركيا وإيران خصوصا ،وربما سيكون دافعا للأقليات القومية الكردية في الدولتين ،خاصة ماتعانيه من اضطهاد في هاته الدول ،ورغم معارضتهما الشديدة لاستفتاء الانفصال خوفا من المساس بوحدة الدول المعنية بالمنطقة إلا انه يمكن للمصالح السياسية والاقتصادية والتجارية من خلال العلاقات الوثيقة مع إقليم كردستان العراق والتي ربما تتنامى إذا ضمن الإقليم الاستقلال أن تغير أو تخفف من حدة مواقف المعارضة للاستفتاء ، إذا تيقنت أن ذالك لن يهدد استقرارها .

[1] زمكان سليم، إيران وكردستان العراق: متجهان نحو المواجهة، معهد واشنطن، 9 أوت 2017،http://www.washingtoninstitute.org .
[2] الآثار الإقليمية لاستقلال إقليم كردستان،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، - 2 يناير،2017، http://rawabetcenter.com/archives/37766.
[3] جيوسياسية المسألة الكردية في منظور التقارب التركي الإيراني،العالم،https://arabic.sputniknews.com .

الخاتمة

الخاتمة:

استفتاء إقليم كردستان له تبعات أوسع وأخطر على العراق والمنطقة، فهو أولاً يدل على تفكيك العقد السياسي بين القوى الرئيسية التي حكمت العراق منذ 2003، كما أنه يحرك عواطف الشارع العراقي - بكل أطيافه - ويعزز التفرقة وفشلت جميع التحذيرات المحلية والإقليمية والدولية في إقناع أربيل بالعدول عن مشروع الاستفتاء الذي تم إجراؤه يوم الاثنين 25 سبتمبر، وازدادت موجة الرفض والتوتر لدرجة غير مسبوقة، وذلك وفقاً لاعتبارات أكثر من جهةٍ ترى في الاستفتاء خطوةً ستكون لها تداعياتها على أكثر من صعيد، في الحقيقة لا نعتقد أنّ الأكراد سيغضّون الطرف عن نتيجة الاستفتاء نهائياً وبأيّ شكل، فهي فرصة تاريخية تطلعت القيادات إلى تحقيقها منذ زمن طويل، كما أنّ البر زاني سيحقق فوز سياسي كبير يقوم باستثماره في الانتخابات الرئاسية القادمة.

وقرار انفصال إقليم كردستان لايخص العراق بمفرده وتداعياته ستكون على المنطقة ككل ففي ايران رصدت بعض الدراسات الإستراتيجية الإيرانية تنامي ما اعتبرته تهديدات ناعمة على أساس العِرق والقومية العرقية في بعض أجزاء إيران جاءت مواكِبة ولاحقة للتطورات التي شهدها إقليم كردستان .

ويكشف المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو أن تركيا ستضطر للدفاع عن أمنها القومي وعدم ترك دول الجوار تتفتت، وربما يصل الأمر إلى داخلها، وذلك عبر وسائل وأدوات اقتصادية وغير اقتصادية.

نظرا للطبيعة الجغرافية التي تربط بين المنطقة الكردية العراقية والمنطقة الكردية التركية، ربطت تركيا أمنها الداخلي واستقرارها وكذلك سياسة تعاملها مع المسألة الكردية بها بتطورات هذه المسألة في العراق.

ولهذا ستعمل الحكومة المركزية العراقية وتركيا وإيران على إيجاد أفضل السبل لإيجاد حل للازمة الكردية في المنطقة بأقل الخسائر ،خاصة في ظل العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة التي يرتبط بها الإقليم مع الدول المجاورة ، خوفا من أن يجر هذا القرار سلسلة انقسامات في المنطقة ،أم أن أربيل ستواصل في تطبيق قرار الانفصال وإعلان قيام دولة كردية وتضع بعض الأجندات الحسّاسة على المحكّ،قد تصل إلى خلق شرق أوسط جديد .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. البدلاوي عادل تقي عبد محمد، **نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية**(ط1، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية،جامعة كركوك،2012)
2. الحاج عزيز،**القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق**(ط1، الأهرام للنشر،عمان ،الأردن،1994)
3. الحاج عزيز،**القضية الكردية في العشرينات**،(ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1984)
4. وديع جويدة،**الحركة القومية الكردية**،(ط1،دار الفرابي،بيروت،لبنان،2013).
5. كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير،ج1، مطبعة رينوين، أربيل.
6. باركي هنري ج،**الحول دون انفجار النزاع في كردستان**(مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،بيروت،2009)
7. دهام دهام محمد،**الأقليات والأمن القومي العربي**(دار وائل للنشر ،عمان، ،2003)
8. هارون علي أحمد،**أسس الجغرافية السياسية**،(ط1،دار الفكر العربي،القاهرة،1998).
9. زكي محمد أمين، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**،(ت محمد علي عوني،ط2،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد العراق،2004)،
10. سيليرييه بيير،**الجغرافية السياسية والجغرافية الستراتيجية**(ت: أحمد عبد الكريم، ط1 الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،1988).
11. عبد الغني محمد،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**(القاهرة،مكتبة الانجلوالمصرية،2010)
12. عمار عباس محمود، **القضيَّة الكرديَّة.. إشكالية بناء الدولة**(ط1،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2016).

13. عيسى علي حامد محمود،**المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**(مكتبة المد بولي ،جامعة قناة السويس،بور سعيد،1991)
14. صافي عدنان،**الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر**(مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،عمان،1999)
15. محمود رزوق احمد،**الحركة الكردية في العراق دور البر زانيين في طريق الحكم الذاتي** 1918,1968(ط2،المعتز للنشر والتوزيع،عمان،2014).
16. رياض محمد،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**(القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)
17. خوين جكر،**تاريخ كردستان**(ت خالص مسور،ج 1،أميرال للنشر ،بيروت ،لبنان)

ب_باللغة الأجنبية:

1. HIWA MAJID KHALIL، **The Obstacles to Political Development in the Kurdistan Region**، College of Business Bangor University.24,2016.

2- **<u>الرسائل والأطروحات:</u>**

1. خيرة والي،تطور القضية الكردية وأثرها على الشرق الأوسط، ماستر،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجلفة ،2017,2016.
2. محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة،جيوبوليتيك البترول في العالم، محاضرات موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013,2014.
3. سمية احميني ،صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد ، مذكرة ماستر ،قسم العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ، 2015.
4. عصام بن طالب الظاهري ، "الأبعاد السياسية لمشكلة أكراد العراق، في الفترة من عام 1990 إلي عام 2007، رسالة ماجيستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الإسكندرية ،2008.
5. عبد الرزاق بوزيدي،التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية،رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6. محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي، جامعة الأزهر،غزة،2013.
7. سمر فضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم،رسالة ماجستير، قسم التاريخ ،جامعة الزقازيق.
8. خيرة ويفي،تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي ،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة،2004,2005.
9. خضر عباس عطوان، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، المستقبل العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،العراق.
10. فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية(أكراد العراق نموذجًا)،رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، 2009.
11. بلعيد سمية، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009/2010.

3- **المقالات:**

1. الشيباني عدنان كاظم جبار،(الجهود العلمية لفريدريش راتزل في الجغرافيا السياسية) مجلة أوروك،جامعة المثنى،العدد الثالث، المجلد العاشر 2017.
2. عبد الحكيم سليمان، بحث في"الإطار ا لمفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك، https://pulpit.alwatanvoice.com/article.
3. سعدون شلال، (الأهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة ، العدد 20.
4. سعد ناجي جواد،أكراد العراق وأزمة الهوية: http://www.aljazeera.net.
5. صبا حسين مولى، موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق، قسم الدراسات التاريخية، دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد16.

6. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/eventsاستفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات.
7. أياد كامل إبراهيم الزيباري، مقومات بناء الدولة الكردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية.
8. كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
9. عماد ابشناس،لماذا ترفض إيران انفصال إقليم كردستان،مركز الجزيرة للدراسات.
10. كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
11. شفيق شقير،كرد إيران، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9617a7db-4776-4f6b-89ad-34bdb8fbc25a
12. عزيزي يوسف، الأكراد الإيرانيون بين النضال السلمي و الكفاح المسلح، يومية إيلاف الالكترونية ، 27 يونيو 2007.
13. أكراد إيران.. عقود من القمع و"النضال، أبو ظبي - سكاي نيوز عربية، 2 أغسطس 2015.
14. فاطمة الصمادي، إيران و"الدولة الكردية": مخاوف أمنية وتحديات إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر، 2017، http://studies.aljazeera.net .
15. معمر فيصل خولي، أثر التنوع القومي والديني على الداخل الإيراني، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 28 يونيو، 2015.
16. وسام البرد ويل، ما الخطر الذي يشكله انفصال كردستان على تركيا وإيران؟،وكالة شهاب للأنباء، 23 سبتمبر 2017، http://shehab.ps/post .
17. عمر كوش، موقف تركيا من استقلال إقليم كردستان العراق،يومية الحياة، 21 أغسطس 2017 ، http://www.alhayat.com .
18. خورشيد دلي، الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 03 أكتوبر، 2017، https://futureuae.com .

19. سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق،معهد واشنطن، المجهر السياسي 122، أكتوبر 2012،http://www.washingtoninstitute.org .

20. محمد واني، إقليم كردستان المجال الحيوي لتركيا،مجلة إيلاف ، العدد 5935، 21 أغسطس 2017، http://elaph.com/Web/Opinion/2017/8/1163418.html .

21. جيمس جيفري و مايكل نايتس، مستقبل الطاقة العراقي يكمن في الشمال، لمرصد السياسي 2942،معهد واشنطن، 8 مارس 2018 . http://www.washingtoninstitute.org.

22. أوميد عبد الكريم إبراهيم، ما هو مصير العلاقات الاقتصادية بين إقليم كردستان وتركيا؟، روورداو، 2018/1/3،http://www.rudaw.net .

23. بلال وهاب، التقارب بين إيران و «حزب العمال الكردستاني» قد يزعزع استقرار «حكومة إقليم كردستان»،معهد واشنطن، 6 فيفري 2017. http://www.washingtoninstitute.org.

24. زمكان سليم، إيران وكردستان العراق: متجهان نحو المواجهة، معهد واشنطن، 9 أوت 2017،http://www.washingtoninstitute.org .

25. المسألة الكردية في منظور التقارب التركي الإيراني،العالم، https://arabic.sputniknews.com.

26. إقليم كردستان العراق، الجزيرة، 2014/7/5،http://www.aljazeera.net .

27. رندا مصطفى، أين يقع إقليم كردستان، 16نوفمبر2015، http://mawdoo3.com.

28. خالد محمد ويس، مفهوم إقليم كردستان العراق،http://cabinet.gov.krd .

29. استثمار المياه في كردستان العراق/ الجزء الثالث،2ماي2004، http://www.gov.k.

30. أمين متين، الزراعة والنفط... ماذا يحتاج إقليم كردستان؟، https://www.irfaasawtak.com.

31. نبيل جعفر عبد الرضا،البيئة الاستثمارية في كردستان، الحوار المتمدن، المحور: الإدارة و الاقتصاد ،العدد: 3733 - 2012 / 5 / 20.
32. صلاح بابان، إحصاء كردستان تعلن ارتفاع عدد سكان الإقليم، الغد برس، 17 سبتمبر2017، https://www.alghadpress.com .
33. احمد الدباغ، المال عصب الدولة.. هل يمتلك إقليم كردستان المقومات الاقتصادية للاستقلال؟،أكتوبر،2017، https://www.sasapost.com .
34. محمد أفزاز، كردستان العراق.. المقومات الاقتصادية وخيار الانفصال، 2017/9/24، الجزيرة، http://www.aljazeera.net .
35. عبد الله دلشاد، القطاع السياحي في كردستان،الشرق الأوسط، 09 ماي 2017، https://aawsat.com.
36. حميد رضا جلائي نور،.المشكلة الكردية(ت محمد علاء الدين منصور،سلسلة الدراسات التاريخية والدينية،مركز الدراسات الشرقية،جامعة القاهرة،العدد13، 2000).
37. فيكين شيتيريان، عندما يرسم الأكراد خريطة الشرق الأوسط،الحياة، 10 جوان 2017، http://www.alhayat.com .
38. سيدي أحمد ولد الأمير، المسألة الكردية..ديناميكياتها الجديدة وآفاقها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net .
39. [1] شامل عبد القادر، أحمد حسن البكر..السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث،يومية المشرق، http://www.almashriqnews.com 15/11/201.
40. إبادة الكرد في وثائق حزب البعث البائد، 2015/4/13، https://www.pukmedia.com.
41. استفتاء إقليم كردستان، http://www.bbc.com
42. حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات،مركز الجزيرة للدراسات، 24 سبتمبر، 2017http://studies.aljazeera.net .

43. غالب دالاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، مركز الجزيرة للدراسات، 24 أكتوبر 2017، http://studies.aljazeera.net .

44. لقاء مكي، الدولة الكردية ..هل من فرصة؟، البحوث والدراسات الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net.

45. إيليا حلبي، معوقات قيام الدولة الكردية، http://www.alqosh.net .

46. محمد حمزة علوان، الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك، 29اوكتوبر2014، https://annabaa.org/arabic.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
المقدمة	أ
الفصل الأول:الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم كردستان	
تمهيد	06
المبحث الأول:الإطار النظري للدراسة	07
المطلب الأول:مفهوم الجيوبوليتيكية	07
المطلب الثاني:النظريات الجيوبوليتيكية	10
.المبحث الثاني: دراسة جيوبوليتيكية لإقليم كردستان	13
المطلب الأول: المقومات الجغرافية لإقليم كردستان	13
المطلب الثاني: المقومات البشرية والاقتصادية لإقليم كردستان	18
المبحث الثالث: طبيعة القومية الكردية	21
المطلب الأول: التعريف بالقومية الكردية	21
المطلب الثاني نمو الوعي الكردي	22
الفصل الثاني تأثير انفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية	
المبحث الأول: تطور القضية الكردية في العراق من 1958حتى2011	33
.المطلب الأول: تطور القضية الكردية من 1958إلى 1968	33
.المطلب الثاني: تطور القضية الكردية من 1968حتى2011	38
المبحث الثاني: الأكراد وخيار الدولة	44
المطلب الأول: استفتاء الانفصال والحكومة المركزية	44
المطلب الثاني: مقومات ومعوقات بناء الدولة الكردية	46
الفصل الثالث:تأثير انفصال إقليم كردستان على الترتيبات الإقليمية	
المبحث الأول: أهمية الإقليم في المنطقة .	53

المطلب الأول: أهمية إقليم كردستان لتركيا	53
المطلب ثاني: أهمية إقليم كردستان لإيران	56
المبحث الثاني: الترتيبات الإقليمية للتعاون مع الإقليم	64
المطلب الأول: عوامل التقارب الكردستاني التركي	64
المطلب الثاني: بوادر التقارب الكردستاني الإيراني	68
خاتمة	72
قائمة المراجع	74
فهرس المحتويات	81

ملخص

من المعلوم أن إقليم كردستان يقع من الناحية الجغرافية بين أربع دول كبيرة ومهمة في المنطقة هي إيران وتركيا وسوريا والعراق، وهذا يعني أن انفصال الإقليم في حال تحققه سيخلق مشاكل عديدة من الناحيتين الجغرافية والسياسية مع هذه الدول التي ترفض جميعها استقلال الإقليم لاعتبارات تتعلق بأمنها واستقرارها من جهة، ولإمكانية خلق توترات عرقية بين مكوناتها الاجتماعية والقومية والطائفية من جهة أخرى ولأنّ المنطقة تحظى بأهمّية جيوبوليتيكيّة إستراتيجيّة واقتصاديّة مهمّة ؛ فقد كانت ولا تزال مركزاً للصراع والنفوذ الإقليمي .

Résumé

L'Iran, la Turquie, la Syrie et l'Irak représentent la région du Kurdistan, ce qui signifie que la séparation de la région en cas de succès créera de nombreux problèmes géographiquement et politiquement avec ces pays qui rejettent tous l'indépendance de la région pour des raisons de sécurité et de stabilité. D'une part, et la possibilité de créer des tensions ethniques entre ses composantes sociales, nationales et sectaires de l'autre, et parce que la région a une importance géopolitique et économique importante, elle a été et continue d'être un centre de conflit et d'influence régionale.